الموضـــــــوع الاول

مشـــكلة ســـباق التســـلح وانتشـــار الاســـلحة

- نظـــــرة عامـــــة
- النمط الجغرافى لتوزيع الســـــلاح
- أنماط أمدادت الســـــلاح
- العوامل المؤثرة على طلب الســـلاح وحجم مشكلة التســـليح
- مظاهر الارتباط بين الدول الموردة والمستوردة للاســـــلحة
- القوى النووية الكبرى
- الحد من أنتشار الســـــلاح

مشكلة سباق التسليح وأنتشار الاسلحـــة

يعتبر الانتشار الجغرافى لسباق التسلح من أهم الموضـــوعات العالمية المتصلة بالسلام الدولى واستقلال الدول ولاسيما أن زيادة حجم الموارد فى الدول النامية قد وجه للحصول عى السلاح من الدول الخارجية كما أن معظم الحروب التى حدثت فى غضون ربع القرن الماضى كان مسرحها فى الاجزاء الفقيرة من العالم رغم أن الاسلحة المستخدمة بها قـــد أتت جميعا فى الدول الصناعية فى نصف الكرة الشمالى • أضف الى ذلك فانه على النقيض من فترة ما بين الحربين العالميتين حينما أرتبط التصنيـــع الحربى بشركات خاصة فان استيراد الاسلحة فى عالمنا المعاصر قد خضـــع لاشراف الحكومات ومن ثم فدراسة مشكلة انشار الاسلحة أو محاولة الحد من أنتشار بعض أنواعها يعتبر من المشاكل الحيوية فى عالمنا المعاصر اذ أن مثل هذه الدراسة قد يلقى الضوء على الطرق التى تسلكها دول العالم الثالث ؟ والدول النامية فى بناء قوتها الحربية كما أنها تبين فى نفس الوقت أحد وسائل المنافسة بين الدول الغنية التى تمد نفوذها عبر العالم لتتدخل فى المشاكل والحروب المحلية •

وتعتبر أنتشار الاسلحة وتجارتها فى العالم الثالث وبين الدول النامية والفقيرة أحد خيوط عنكبوت العلاقات الدولية التى تربط الدول الغنيـــة أو الاكثر قوة بالدول الفقيرة والاقل قوة • ذلك بالاضافة الى أن دوافـــع أخرى كالمعونة الاقتصادية والاستغلال الصناعى والتجارة فى المواد الخام الاستراتيجية قد تكون من الاسباب المباشرة للتدخل الحربى • ومن ثم فدراسة أنتشار الاسلحة تكون جزأ من النظام الدولى الذى يمكن فهمه ضمن المحتوى العام للعلاقات الدولية •

ونظرا لتغير ميزان القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية فقد تغير أيضا نمط تجارة الاسلحة وتوزيعها فوجود قوتين دوليتين ممثلتين فى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وسيادتها سياسيا على اجزاء كبيرة من العالم قد جعل منهما منافسان فى توزيع السلاح على مختلف دول العالم وفى نفس الوقت قد تحاشى كل منهما الاحتكاك بالاخر •

وحتى بين الدول الغربية نجد أن دولا أقل قوة قد تتنافس مع بعضها ، فعلى سبيل المثال القوى الاستعمارية القديمة ولاسيما فرنسا قد أتبعت سياسيات فى هذا الصدد من شأنها أن تكون مكملة جزئيا مع سياسية الولايات المتحدة ومتعارضه معها جزئيا أيضا فى نفس الوقت • وبالمثل فالصراع بين الاتحاد السوفيتى والصين له تأثيره الواضح على علاقة الدولتين مع بقية دول العالم من ناحيه أمدادها بالسلاح • وعلى تخوم حدود نظامى القوتى الاعظم حاولت شعوبا ودول صناعية صغيرة أن تقلل من تدخلها فى المنافسة بين الدولتين الكبيرتين •

وحيث أن الابراطوريات الاستعمارية قد أختفت وجاءت بدلا منها الى الوجود دول جديدة لذا فقد تغير وجاء الى الوجود نمط جديد لنشر الاسلحة بين دول العالم • ففى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة نجد أن هذه الدول الجديدة كانت تعتمد أعتمادا كبيرا على الغرب ولكن الجماعات الحكمة الجديدة التى جاءت الى السلطة فى هذ الدول قد وجدت أنه من الاوفق لها أن تقلل من هذا الاعتماد على الدول الغربية الامر الذى دفع بعض هذه الجماعات للاتجاه لاخذا السلاح من دول الكتلة الشرقية • وهكذا أمتد التنافس بين النظامين الغربى والشرقى الى دول العالم الثالث حيث أصبحت المشاكل المحلية والخاصة ببعض الشعوب أو الدول الحديثة تكون جزءا من المواجهة بين هذه الانظمة •

وقد حدد دور انتشار التسلح فى تغير النظام الدولى ثلاثة عوامل رئيسية جـاء فى مقدمتها أن تكاليف تطوير وانتاج اسلحـة أكثر تعقيـدا وتطورا قد زاد ومن ثم فتركز أنتاج السلاح فى بعض الدول الغنية وليس الفقيرة وأبلغ دليلعلى ذلكأن توريد الاسلحةالرئيسيةالمثلة فى الطائرات والصواريخ والقوارب الحربية والعربات المدرعة الى الدول الفقيرة فى لعالم الثالث وذلك فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٢ قد جاء معظمه أى حوالى ٨٦ ٪ من جملته من أربع دول فقط وهى الولايات المتحـدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا •

اما العامل الثانى وهو أن عملية توريد الاسلحة تتحكم فيها الحكومات بدرجه كبيرة أذ تطلب كل الصادرات الحربية تصاريح حكومية كمـا أن الحكومات تمارس بصفة عامة سيطرتها على الصناعات الدفاعية كما أنها تتحمل جزءا كبيرا فى مسئولية تنظيم وتحسين صادرات السلحة • فأقل من ٥٠ ٪ من جملة أنتاج السلاح فى العالم يقع فى أيدى مؤسسات خاصة أو موردين يتبعون القطاع الخاص وأن أقلبة ضئيلة جدا من هذا القطاع الخاص تتصرف بعيدا عن موافقة الحكومة •

أما العامل الثالث وهو أن القوتين الاعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد تعطيا بصفة عامة الاسحة بدون مقابل أو نظير سعر منخفض أو نسبة فائدة ضئيلة • وتبعا لذلك فان الدول الفقيرة أو دول العالم الثالث ترغب فى شراء أو أنتاج أسلحة أكثر تطورا من البنادق السربعة الطلاق الاوتوماتيكية ومن ثم فالحصول على هذه الاسلحة قد يتوقف على النيات الحسنة ورغبة بعض الدول الصناعية • وبصـفة خاصـة نجد أن الدول التى لديها عجزا أو نقصا فى مواردها من العملات الاجنبية قد تعتمد فى هذا الصدد ما تقدمه الدولتان الاعظم •

وربما يكون من المفيد من وجهة النظر الجغرافية في مجال دراستنا مشكلة توزيع الاسلحة والمنافسه بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية فى مجال التسليح على مختلف انواعه بادىء ذى بدء الى نمط التوزيع الجغرافى لتجارة السلاح وحجمها بالنسبة لدول العالم الثالث رغم أن هناك نقصا واضحا فى الارقام التى قد تشير الى حجم هذا النمط التوزيعى وذلك فى ضوء أن قليلا من الدول تنشر بيانات بخصوص هذا الموضوع ، ذلك الى جانب أن البيانات المسجلة ليس من الضرورى أن تكون متفقة مع الاثمان الفعلية أو الاسعار المدفوعة لهذه السلع والتى قد تختلف اختلافا بينا تبعا لطريقة الدفع أو التثمين وتبعا لاطوال مراحل الانتاج ونوعية كل سلعة حربية .

وعلى أى حال فالارقام المتيسرة فى هذا المجال تغطى فقط توزيع الاسلحة الرئيسية والتى تشمل الطائرات والزوارق الحربية والعربات الحربية المصفحة والمجنزرة والصواريخ . ومصطلح سلاح weapon يستخدم لتغطية أى نوع من الاسلحة الحربية . أما الاسلحة الخفيفة كالبنادق والمسدسات والاسلحة الثقيلة كمدافع الميدان والمدافع المضادة للطائران فلا تدخل ضمن نطاق الارقام التى تعطى حيث أن توزيع هذه الاسلحة متناثر ومتقطع وكمياتها غير محددة بدقة . وقد تشمل الارقام قطع غيار وأدوات الطائرات والصواريخ ولكنها لا تشمل السلسة الكاملة للادوات الضرورية لنظام تسليح معين على أى حال فقد تظهر دراسات الارقام الخاصة بمبيعات السلاح أن الاسلحة الرئيسية تشمل أكثر من نصف كمية الاسلحة المتداولة بين دول العالم الثالث التى تشمل الدول

الافريقية بما فيهم أتحاد جنوب أفريقيه وأمريكا اللاتينية ودول القارة الاسيوية فيما عدا الاتحاد السوفيتى والصين واليابان •

وضم أو أخراج بعض هذه الدول من المسائل الجدلية ولكن اخراج الصين من دول العالم الثالث أمر مفروغ منه حيث أنها قد استغنت عن أستيراد الاسلحة منذ مدة طويلة وهى الان تلعب دورا فعالا كمورد للاسلحه • أما عن جنوب أفريقيه والبرتغال فيدخلا ضمن دول العالم الثالث اذ أن قصة أمدادهما بالسلاح تشكل جزءا هاما من عملية أمداد السلاح للدول الافريقية بصفة عامة • كذلك نضم كل من اليونان وتركيا الى الدول التى تتلقى سلاحا فى العالم الثالث نظرا لاهمية هاتان الدولتان لبرامج الولايات المتحدة للمساعدات الحربية •

وزيادة تدفق الاسلحة الرئيسية فى خلال الربع قرن الماضى الى الدول النامية قد شهد زيادة كبيرة فمن ناحية الحجم فقد زادت فى النصف الثانى من الستينات بمعدل ثلاث مرات عما كانت عليه فى النصف الاول من الخمسينات كما أن نسبة النمو فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٢ قد وصلت الى حوالى ١٠ ٪ سنويا بينما قد أرتفعت النسبة عن ذلك فيما بعد عام ١٩٧٢ وذلك لازدياد مناطق الاضطرابات وعدم الاستقرار فى العالم الثالث كحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وحرب أفغانستان وما حدث فى باكستان وحرب الخليج وحرب الصحراء فى شمال أفريقيه والاضطرابات فى جنوب السودان والثورات فى أمريكا اللاتينية وزيادة حدة التوتر بين دول المعسكر الشرقى ودول المعسكر الغربى •

كذلك كانت هناك زيادة فى كمية الاسلحة الاقل تكلفة من الاسلحة الرئيسية التى صدرت الى دول العالم الثالث فى غضون الربع قرن الاخير

حيث أن حروب الفدائيين فى أماكن متفرقة من العالم أدت الى زيادة توريد بعض الاسلحة كطائرات الهليوكوبتر وزوارق الحراسة وغيرها من العتاد الحربى اللازم لمواجهة مثل هذه الحروب الى الدول التى كانت مسرحا لها • ويطلق على هذه الاسلحة أسم أسلحة Counter insurgeney weapons أو يرمز لها باختصار COIN ونظرا لان هذه الاسلحة أقل تكلفة وبسبب أن العديد منها يحمله المحارب لذا لاتمثل قيمة فعلية فى الكمية الكليـــة للاسلحة التى تصل الى تلك الدول •

وقد احتلت الولايات المتحدة الامريكية المركز الاول فى توريد السلاح الى دول العالم الثالث فى غضون الربع قرن الاخير وقد تبعها بعد ذلك الاتحاد السوفيتى اذ ساهمت الدولتين بحوالى ٢/٣ كميات الاسلحة المسلمة لهذه الدول • أما بريطانيا وفرنسا فقد احتلتـا مراتب ادنى من الدولتين السابقتين حيث ساهمتا بحوالى ١/٥ كميات الاسلحة الموزعة على دول العالم الثالث •

فمند بداية الخمسينات وحتى بداية السبعينات أخذ صادرات الاتحاد السوفيتى من الاسلحة الرئيسية الى بلاد العالم تزداد بسرعة كبيرة • وقد حدثت الزيادة الرئيسية بعد عام ١٩٥٥ حينما بدأ يزود دول منطقـة الشرق الاوسط بالاسلحة ومن ثم فقد بلغ عدد دول العالم الثالث التـى تلقت أسلحة رئيسية من الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت حوالى ٣١ دولة وفى النصف الثانى من الستينات سبق الاتحاد السوفيتى الولايات المتحدة أيضا فى توريد الاسلحة الرئيسية حيث وصلت قمة هذا السباق فى عام ١٩٦٧ حينما عوض الاتحاد السوفيتى العرب عن الاسلحة التى فقدوها فى حرب يونيو • غير أن أمدادات الاتحاد السوفيتى لدول العالم من الاسلحة الرئيسية قد قل فى نهاية الستينات وذلك بسبب نقص متطلبات السلاح

فى البحر المتوسط وذلك بعد أن قصفت الولايات المتحدة هذه المنطقة فى عام ١٩٦٨ بالقنابل • وابتداء من عام ١٩٧٠ اخذ الاتحاد السوفيتى دورا قياديا فى توريد الاسلحة الرئيسية للعالم غير أنه لم يصل الى المكانة التى توصل اليها فى عام ١٩٦٧ •

أما عن بريطانيا فقد كانت موردا هاما للاسلحة الرئيسية فى الخمسينات الا أنها اصبحت أقل أهمية فى السبعينات حيث حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى محلها فى الاسواق التقليدية التى كانت تقع فيما سبق ضمن المناطق الخاضعة لها فى قارتى آسيا وأفريقيه • وقد كان هناك نقصا سريعا على وجه الخصوص فى صادراتها من الطائرات المقاتلة فى أواخر الخمسينات وبداية الستينات والتى كان فى جزء منها على الأقل — بسبب الصعوبات التى وجدت أمام صناعة الطائرات • وقد عوض هذا النقص دور بريطانيا فى أمداد دول العالم الثالث بالسفن الحربية والتى تكون دائما جزءا كبيرا من الاسلحة التى توردها بريطانيا الى الدول الاخرى •

وبالنسبة لفرنسا فعلى الرغم من أنها كانت فيما سبق قوة استعمارية الا أنها كانت تنتهز الفرص التى تحجم فيها الدول الاخرى الموردة للسلاح عن تزويد دول العالم بالاسلحة لتقوم هى بهذا الدور ، ومن ثم فقد اتجهت نسبة كبيرة من أسلحتها الى جنوب أفريقيه بعد أن فرضت بريطانيا حظرا على أرسال السلاح اليها فى عام ١٩٦٤ ، كما أنها دخلت الى اسواق أمريكا اللاتينية كمورد للسلاح بعد رفض الولايات المتحدة وعدم تشجيعها لارسال الاسلحة الرئيسية المتطورة الى دول أمريكا اللاتينية ، كذلك فقد باعت الى باكستان بعد أن قطعت الولايات المتحدة عنها السلاح فى عام ١٩٦٥ •

والى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا فقد أخذت اعداد الدول الموردة للسلاح الى العالم الثالث والدول الفقيرة تزداد منذ منتصف الخمسينات حيث نجحت اليابان وايطاليا والمانيا الغربية فى أقامة صناعات حربية لديهم ، غير أن مساهمتهم بالمقارنة بالدول الرئيسية الموردة للاسلحة الرئيسية تعد صغيرة •

واذا كان هذا هو الاطار العام للدول الرئيسية الموردة للسلاح الى دول العالم فان هناك عوامل متعددة وراء جعل هذه الدول تضطلع بهذا الدور السياسى والتجارى دون غيرها من الدول • فمنذ الحرب العالمية الثانية وتجارة السلاح تخضع للاشراف الحكومى اذ تتطلب كل صادرات الاسلحة الى تصاريح حكومية ، وفى معظم الدول تخضع مثل هذه التصاريح الى عديد من الوزارت والمصالح ، كما أن الطلبات الهامة قد تبحث على أعلى المستويات السياسية والادارية فى الدولة • وعلى الرغم من أن هناك فجوات قليلة فى نظام الاشراف أو التحكم فى بيع الاسلحة مثل عدم أصرار بعد الدول على التأكد من أن الاسلحة المباعة أو المرسلة الى دولة ما لن تقوم بدورها بارسالها الى دولة ثالثة — مثل هذه الفجوة قد تستخدم فى الحصول على السلاح ولكن بصفة عامة فالنظام العام لتوريد السلاح يعكس السياسة الحكومية للدول الموردة اتجاه التحركات الدولية للسلاح •

وبصفة عامة من الممكن أن نميز بين ثلاثة أنماط من أمدادات الاسلحة وهذه الانماط هى نمط الهيمنة أو السيطرة Hegemonic والنمط الصناعى Industrtal والنمط المشدد أو نمط الحذر Rest Riccive ورغم أن الدول المختلفة تنتهج سياسيات متباينة الا ان كل منها تميل الى الجمع بين هذه الانماط فى نمط ينعكس أثره على الوضع الدولى فى التسليح •

ويتمثل نمط الهيمنة أو السيطرة الدولية فى سيادة بعض الدول على دول أخرى قد تكون غير مستقلة اذ كما يبدو من هذا النظام أن كلمة هيمنة اتسليح •

تصف علاقة أكثر مما تصف سياسية موضوعية • واذا ما استخدمت هذه الكلمة بمعنى أوسع فقط تغطى العلاقة والسياسية أى الحالتين • وقد يضمن هذا النمط أيضا الوسائل والطرق التى تسلكها دولة كبرى للتأثير على دولة صغرى فى أمور صغيرة •

وامدادات الاسلحة وتدفقها من الدول الصناعية الى الدول النامية من الممكن أن ينطوى تحت علاقات هذا النظام • اذ أن امدادات الاسلحة لمكان ما قد يكون هادفا لتأييد مجموعة معينة للوصول الى السلطة أو للحيلولة دون ظهور مجموعة أخرى قد تتعاون مع قوة مغايرة لها • فامدادات السوفيت الحربية قد استخدمت لدول ضد مجموعة دول القوة الغربية وبالمثل امدادات السلاح الامريكى تتجه دائما الى الدول التى لا تتبنى ايدولوجيات الشيوعية كذلك قد يكون امداد السلاح بهدف تحقيق أو منع احداث معينة • فعلى سبيل المثال فقد أمدت الولايات المتحدة الامريكية كوريا الجنوبية بالسلاح فى سبيل استبدال الجنود فى فيتنام الجنوبية ، كما أن جمهورية ألمانيا الفيدرالية قد أمدت السلاح فى وقت من الاوقات الى الدول التى لم تعترف بألمانيا الديمقراطية • أما النمط الصناعى لتوزيع السلاح فيظهر حينما يكون من الضرورى الابقاء على صناعة حربية متقدمة فى الدولة الموردة للسلاح وحيث يتطلب ذلك تصدير الاسلحة وتوزيعها • واذا كان ذلك هو الهدف الوحيد لتجارة السلاح وتحركها لوزعت الاسلحة على أى دول ترغب فى شرائها دون تمييز بينها •

أما عن الصفة الرئيسية لنمط الحذر Restrictive فى توزيع السلاح فهو منع وصول السلاح الى الدول التى يمكن أن تورط الدول الموردة فى صراع دولى أو محلى • وعلى النقيض من النمط الصناعى فهو أحد الانماط المانعة وربما يتعاون ضد نظام السيطرة والنظام الصناعى•

وعلى الرغم من أن هذه الانماط قد تتصارع وتتعارض بعضها الا أنها ليس منفصله تماما اذ أن اى سياسة هى خلاصة عدد من القدرات التى قد تتخذ بادارات سياسية وأشخاص متعددين أو تكون نتيجة اتفاق مجموعات ضاغطة متنافسة • وتنطوى سياسات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تحت أنماط السيطرة فى توريد السلاح وذلك تبعا لوضعهم القيادى كقوتين أعظم وحيثتستطيع الدولتان أنتقيما صناعاتحربيةمتقدمة دور الاعتماد على التصدير الخارجى • وقد يحدد تنافسهما الذى يمتد الى الصراعات الموجودة فى دول العالن الثالث امكانيات حذرهما على توريد السلاح لبعض دول هذه المناطق • وقد يوصف أيضا نمط الامدادات العسكرية الاسلحة الصينية الى دول العالم تحت نفس النظام وربما يكون أكثر واقبا لو وضع تحت نمط ضد السيطرة anti — hegemonic ويرجع هذا الى وضع الصين فى النظام الدولى اذ أن دخولها فى هذا النظام يجعلها فى وضع مختلف عن بريطانيا وفرنسا • بمعنى أن مساهمتها فى توزيع السلاح ما زالت محدودة اذ أن جل صناعتها موجه الى الايفاء باحتياجاتها •

أما عن بريطانيا وفرنسا وسياستها فى مجال التسليح الدولى فيتبعا النظام الصناعى • فمثل هذه الدول المتوسطة القدرة الابقاء على صناعة حربية متقدمة بها يعتبر أمر ضرورى لتأكيد استقلالها داخل وخارج النظم

الرئيسية ومن ثم فتصدير السلاح يلعب دورا حيويا للحفاظ على هذه الصناعة • وقد تظهر عناصر السيطرة فى بعض المواقف الدولية لهذه الدول غير أن حاجات الصناعة الحربية ولا سيما فى بريطانيا قد واكبت فى معظم الاحيان توريد السلاح للمحافظة على السيطرة •

وقد تتبع السويد وسويسرا أنماط الحذر اذ أن سياستهما تعتمد على مبدأ عدم امداد السلاح لاى دولة بها صراع • وهذه السياسة ترتبط بوضع هاتين الدولتين بالنسبة للصراع بين الشرق والغرب والذى قد يصمم التورط فى بعض الصراعات المحلية •

أما جمهورية ألمانيا الغربية واليابان وكندا وايطاليا فتتبع هذه الدول فى جزء من سياستها التسلحية فى العالم الثالث سياسة الحذر ، ولكن كجزء من نظام دفاع الكتلة الغربية فان سياستهم لا تنطبق على كتل القوى الرئيسية ، فجميعهم يمنعوا امداد الاسلحة الى الدول الشيوعية سواء كانت متورطة فى صراع أم لا ، كما أن كلهم وقفوا الى جانب الولايات المتحدة فى امدادها بالسلاح ابان حرب فيتنام • ذلك بالاضافة الى أن السويد وسويسرا وكذلك الدول السابقة تحاول أن تأكد دورها الدولى المستقل وذلك بأن تظهر دورا فعالا فى مبادرات السلام المختلفة • كذلك تحاول كل من ألمانيا واليابان تبعدا صورتهما التاريخية كتجار حروب war mongers وقد يتوى اتجاهات الحذر هذه الرأى العام والذى يتجه فى بعض الدول الغربية للاخذ باتجاه الحذر •

ومن العوامل الرئيسية التى تؤثر فى سياسة التسلح حجم وتركيب الصناعات الحربية وسياسة تدميرها • ويأتى فى مقدمة ذلك الطرق التى تتبع فى تأكيد عمالة ثابتة وكاملة • ففى كل دول العالم نجد أن الطاقة

الانتاجية تزيد عن المتطلبات الحربية • بمعنى أن العمالة والمكنة اللازمة لانتاج السلاح فى أى وقت من الاوقات تفوق مطالب الحكومة فى خلال هذا الوقت • وقد تتبع هذه السياسة فى الدول المنتجة للسلاح بصورة تقليدية حتى يمكنها أن تنتج مزيد من السلاح وقت الحاجة أو فى الاوقات الاضطرارية • وهذه السياسة ما زالت حقيقة فى بعض أنواع الادوات ولا سيما فى مجال الذخيرة • غير أنه مع التغير السريع فى تكنولوجيا الحرب وزيادة احتمال قيام حرب عالمية طويلة فى أوربا وحقيقة أن معظم القوى الحربية فى الدول الصناعية فى حالة استعداد للحرب ، فقدت الحجة السابقة بعض قوتها •

على أى حال فالعوامل الاخرى قد تلعب دورا يؤدى الى نفس التأثير • ولعل أهمها التغير التكنولوجى السريع الذى أدى الى زيادة مشتريات الحكومات اذ أن الحكومات حريصة على استبدال الاسلحة القديمة بأسرع ما يمكن وفى نفس الوقت فان هذا الاحلال يتطلب تكاليف أكثر لان الانواع الجديدة أكثر تعقيدا وأدق تكنولوجيا • ولهذا فتتجه الحكومات الى تدبير بعض الاسلحة كالطائرات والصواريخ والدبابات على مدار سنتين أو ثلاثة كل عشر سنوات • وقد تفاقمت هذه المشكلة فى ضوء حقيقة أن الموارد المطلوبة لقيام صناعة حربية معقدة تختلف من نشاط الى آخر فى خلال تطور طويل أو فى خلال دائرة الانتاج ومن ثم فمن المستحيل التأكيد على أن كل الموارد المختلفة تستخدم طول الوقت • ذلك بالاضافة الى أن الطاقة الفائضة لا يمكن أن تترك بدون استغلال • فالدخل غير كاف للحفاظ على العمالة الماهرة والموارد الاخرى من أجل الاستخدام فى تعاقدات قادمة • فالتسريح المؤقت للعمالة الماهرة قد تفقدها الى الابد

ولذا فممثلوا الصناعات الحربية يمثلوا مجموعة ضغط هاما على سياسة الحكومات المنتجة للاسلحة •

وهكذا يصبح تصدير السلاح حلا مثاليا لهذا المشكلة فى معظم الدول الاوربية • اما بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فحجم تصدير السلاح صغير جدا بالنسبة لجملة الانتاج الحربى الى طاقة الفائض غير ان هذه الدول فى امكانها تقدم اكثر تكلفة فتستطيع ان تزيد من نفقات الدفاع عند الضرورة ، كما ان بأمكانها القيام بابحاث متطورة وتطوير المورد ونظام التسليح باعداد كافية من اجل تقليل الفجوة بين القدرة على الانتاج الفعلى • كذلك امكانيتها أن تقدم فرص للعمل للطاقة الزائدة فى مجالات أخرى كبرامج الفضاء على سبيل المثال •

اما بالنسبة للدول الاوروبية فالبدائل الرئيسية لتصدير السلاح هو التعاون الدولى فى انتاج السلاح وفى انتاج بضائع قريبة للسوق المدنى • وفى الواقع لم يغنى التعاون الدولى عن الحاجة الى تصدير السلاح بالنسبة لهذه الدول • فعلى الرغم من أن هذا التعاون قد قلل من نمو تطور الفائض الدولى الا انه ادى الى الزيادة الكلية للطاقة الانتاجية بسبب زيادة التكاليف ورغبة كل دولة فى الحصول على اسبقية فى التسليم• بمعنى ان كل دول قد تبنى خط انتاجها واذى قد يصبح عاطلا بعد اتمام النظام الدولى •

وقد يقابل الانتاج المدنى هو الاخرى صعوبات • فالطائرات المدنية والادوات الالكترونية المتقدمة تشبه برامج الفضاء فى انها باهظة التكاليف وتتطلب مؤازرة الحكومة• وفى بعض المجالات الاخرى قد يكون من الصعب تشيد أو اقامة عمليات على مقياس المنافسة لسبب بسيط وهو ان التكاليف باهظة فى العادة لانتاج بضائع مدنية بتسهيلات هادفة لاغراض حربية •

ذلك بالاضافة الى أن الانماط المتصلة بالبضائع المدنية والتى يمكن ان تضعها مصانع حربيةمعينة فى اغلب الاحيان متصلة ببعضها كما انها تضمن تجميع الصناعات على مستوى صغير •

والخلاصة انه قد يكون هناك احتمال تناقض بين حاجات الصناعة ونمط السيادة فى توزيع الاسلحة اذ ان امدادات التسليح تتغير غالبا مع امداد الجيوش اذ انها تكون جزءا من الاستراتيجية الحربية العامة التى ترسم للحفاظ على السيطرة • فالقاعدة العريضة للتسليح مطلوبة لكى تقابل عديد من التغيرات الحربية المستمرة وللقاعدة الحربية المتصلة بمتطلبات الشعوب الاخرى • ولكن بالنسبة للدول التى يكون تصدير السلاح بها ضرورة للحفاظ على صناعتها الحربية فان اختيار الاسلحة للقوى المسلحة ينظر اليها بمنظار امكانية تصديره وهذا ما تتبعه فرنسا وانجلترا • فسياسة النظام الصناعى تتضمن الرغبه فى البيع والاستعداد لضمان سيولة التوريد والامداد • و ذا كانت امدادات الاسلحة بقصد تنوية السيطرة ففى مثل هذه الحالة تخضع حركة السلاح لجانب الحكومة التى قد تمنع الامداد • وبصفة عامة نجد ان السياسة الصناعية ترمى الى بيع السلاح على اسس تجارية فى العادة فى حين يتطلب نظام السيطرة امداد المعونات الحربية واعطاء هبات الاسلحة • وتعد بريطانيا مثلا للدولة التى تحولت من مورد سلاح يهدف لتثبيت سيطرتها على المناطق التى كانت تحت سيطرتها الى النمط الصناعى الذى يرمى للحفاظ على صناعته الحربية • والسبب وراء ذلك هو عدم قدرة بريطانيا على تقديم المعونات العسكرية وعدم مقدرتها على منافسة كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية فى هذا المجال • و لسبب الثانى هو محاولة بريطانيا

الاحتفاظ بصناعة حربية متطورة ومتقدمة دون الحاجة الى توريد اسلحة باهظة التكاليف •

وقد يوجد تعارض بين متطلبات الصناعة ومبادىء المنع والحذر اذ ان فاعلية هذه المبادىء او السياسيات ترمى الى الارتباط بدرجة التحكم التى تمارسها الحكومة على الصناعات الحربيـــة وبقوة الضـــغط الصناعى • فتشارك سويسرا على سبيل المثال بنسبة كبيرة فى جملة صادرات العتاد الحربى الى دول العالم ومن ثم فسياســـة سويسرا الفعليـــة لا تتفق مع سياسية الحذر اذ ان اسلحتها وجدت لها طريقا الى منطقة الشرق الاوسط والى جنرب افريقية بعد ان فرض الحذر عليها • ففى الستينيات من هذا القرن قامت شركة اورليكون — بوهرك Oerlikon Buehrle السويسرية بتصدير كميات كبيرة من الاسلحة الى الدول التى فرضت عليها سويسرا الحـــذر •

وتعتبر السويد هى الدول الوحيدة فى العالم التى لديها صـــناعات حربيه متقدمة وتتفق سياسيها مع السياسة الفعلية للحذر • والسبب فى ذلك هو ان الضغوط على التصدير — بأى نسبة على صناعة الطائرات — قد قلت عن طريق التخطيط الواعى الذى خفض من ظهور المقدرة الفائضة Surplus Capacity ففى السويد يوجد جديد مستمر وثابت لصـــناعة الطائرات كما انه ليس هناك حاجة الى ان تعمل أكثر من شركة فى هـــذا المجال الامر الذى ساعد الســـويد على تخفيض عدد انمـــاط الطـــائرات الموجودة لديها • وعن طريق الاعتمـــاد على الطائرات المقاتلة المتعـــددة الوظائف امكنها من الاستفادة من الانتاج الطويل المتكرر دون الحاجـــة الى التصدير • وهكذا تمتلك السويد ثلاثة انـــواع من الطائرات المقاتلة

فى مقابل ثمانية أنواع من بريطانيا وما يقرب من عشرة انواع فى فرنسا رغم ان الدول الثلاث قد تمتلك عدد مماثلا من الطائرات على أى حال ففى بعض قطاعات الانتاج الحربى قد تؤده الضغوط السياسية المتزايدة على تقليل الحذر على تصديرها •

ويعد التعاون الحربى احد الطرق التى تمكنت بها بعض الدول مثل لمانيا واليابان وكندا وايطاليا ان تحتى مشكلة التناقض بين الصناعة وسياسة الحذر حيث تذهب اغلبية صادراتهم من الاسلحة الى دول الحلفاء الغربيين مع ملاحظة ان صادرات المانيا الغربية واليابان من العتاد الحربى الى الدول الخارجة عن دول حلف الاطلنطى ليست بذات قيمة •

أما كندا وايطاليا فلا تتبعا سياسية الحذر لبعض المعدات التى تعتبر هامة بالنسبة لصناعتها الحربية مثل الناقلات الكندية وطائرات الهليوكوبتر الايطالية • عامل اخر يوجه الصناعات الحربية فى المانيا الغربية واليابان وهو أن الصناعات الحربية صغيرة نسبيا ومرتبطة تماما بالشركات المدنية ولذا فهى اقل اعتمادا على اوامر الحكومة والنتيجة ان صادرتها تعتمد أكثر على المنتجات المدنية المرتبطة بها •

واذا كان هذا هو وضع الدول التى تضطلع بمسئولية توزيع السلاح على بقية دول العالم فان امكانية توزيع مزيد من السلاح تتوقف لدرجة كبيرة على مجريات الاحداث السياسية فى مختلف بقاع العالم كما ترتبط ايضا بالظروف التاريخية والاجتماعية للدول المختلفة التى تضطر لطلب السلاح أو ترغب فى مزيد منه • فكما ارتبط انتاج السلاح وتكدسه فى الدول الصناعية الغنية فان الحاجة للسلاح كالحاجة الى الطعام ارتبطت بالدول النامية والدول الفقيرة • وكما تختلف حدة مشكلة الغذاء بين

دولة واخرى فى نطاق العالم الثالث فقد اختلفت ايضد حدة مشكلة التسليح والحاجة الى السلاح من منطقة الى اخرى وكان الاختلاف عبر الزمان والمكان معا • فمنذ بداية الخمسينيات نجد ان ما يقرب ٣٠٪ من جملة الاسلحة الرئيسية قد اتجهت الى منطقة الشرق الاوسط وان نسبة مماثلة للنسبةالسابقة قدتحركت بواسطة موزيعها لتذهب الى فيتنام ومنطقةالشرق الادنى ذلك بالاضافة الى ان ما يقرب من ١٥٪ من جملة صادرات الاسلحة الرئسية كان من نصيب شبه القارة الهندية ومعنى ذلك ان ثلاثة ارباع جملة صادرات الاسلحة الرئيسية كانت من نصيب منطقة الشرق الاوسط وقارة آسيا •

وقد بلغت متوسط الزيادة السنوية للاسلحة المتجه الى الشرق الاوسط منذ عام ١٩٥٠ ما يقرب من ١٤٪ وان كانت هذه النسبة قد تضاعفت فى اكثر من مرة ابان حروب عام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وفى الوقت الحاضر حيث حرب الخليج •

أما عن منطقة الشرق الاقصى فقد اصبحت فيتنام منذ عام ١٩٥٤ منطقة ذات هامة لتركيز السلاح حيث تضاعفت واردات فيتنام من السلاح فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٧٢ اكثر من ٢٦ مرة عما كانت عليه فى النصف الاول من الخمسينات أما بقية دول الشرق الاقصى فقد اعرقتهم الولايات المتحدة فى خلال الخمسينات والستينات بكميات كبيرة من الاسلحة الرئيسية ولاسيما الطائرات المقاتلة ، وكان فى مقدمة الدول التى اتجه اليها السلاح الامريكى هى تلك الدول التى كانت تعتبرها الولايات المتحدة تقع فى مناطق الدفاع المتقدمة لها Forwar defence وهى تلك الدول التى تحيط بالاتحاد السوفيتى والصين وتشمل كوريا الجنوبية ولاوس وتايوان والفلبين وتايلاند وفيتنام الجنوبية واليونان وتركيا

وايران وباكستان • هذا وفى خلال السبعينيات وحتى الوقت الحاضر قد انخفض مقدار ما ترسله الولايات المتحدة من اسلحة رئيسية الى تلك المناطق ولعل خير دليل على ذلك ما حدث فى اليونان وتركيا اذ انخفض ما تسلمه هاتان الدولتان من معدات حربية فى خلال النصف الثانى من السبعينيات بمقدار ٤٠٪ عما تسلمته فى غضون سنوات النصف الثانى من الخمسينيات ، ولكن برفع الحظر الذى كانت قد فرضته الولايات المتحدة على السلاح المرسل الى اليونان فى ابريل من عام ١٩٦٧ — زادت من جديد كميات الاسلحة المرسلة اليها فبلغ ما تسلمته فى عام ١٩٦٩ ضعف ماوصل اليها من اسلحة فى عام ١٩٦٨ • وقد اخذت نسبة ما ترسله الولايات المتحدة الى اليونان من اسلحة مرتفعة منذ ذاك التاريخ وحتى الوقت الحاضر •

أما عن الهند كأحد المناطق الاماميه للدفاع بالنسبة للولايات المتحدة وجنوب افريقية فقد تسلمت الاولى من انجلترا فى اواخر الخمسينات مقاتلات فى نفس الوقت الذى كانت ترسل فيه الولايات المتحده الطائرات الى باكستان الا ان ابتداء من عام ١٩٦٦ قد عادت الولايات المتحدة لتكون المورد الاول للسلاح للهند اما الدولة الثانية فمنذ عام ١٩٥٠ والولايات المتحدة الامريكية تمونها بالاسلحه الرئيسية •

وبصفة عامة نجد أن نصيب القارة الافريقية من التسليح بلغ حوالى ٨٪ من جملة الاسلحة الموردة الى العالم فى غضون السبعينات على الرغم من أن هذه النسبة قد اخذت فى الارتفاع فى غضون الثمانينات من هذا القرن • فهناك سباق للتسلح فى شمال افريقية بين الجزائر ومراكش ؛ كما ان ليبيا تقوم بشراء كميات من الاسلحة وقد زادت واردات

جنوب افريقية من الاسلحة الرئيسية من مليون دولار فى عام ١٩٦٠ وهو العام الذى استقلت فيه عديد من الدول الافريقية الى ٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ • وفى الواقع ان ما تحصل عليه جنوب افريقية من سلاح يفوق مجمل ما تحصل عليه الدول الافريقية جنوب الصحراء • ويرجع زيادة توريد السلاح الى الدول الافريقية التى تقع جنوب الصحراء الى محاولة تكون جيوش حربية بها لاول مرة بعد استقلالها •

أما عن امريكا اللاتينية فقد كانت هى الاخرى مجالا لتسويق السلاح وانتشاره ومن ثم فقد تضاعف نسبة ما تلقته دول امريكا اللاتينية من اسلحة مرتين فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٨ و١٩٧٢ وذلك بالمقارنة لوضع التسليح الذى كانت عليه فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٠ — ١٩٥٤ • وقد اختلف اتجاه التسلح فى كل من امريكا الوسطى وامريكا الجنوبية وذلك فى ضوء علاقة بعض هذه الدول ولاسيما كوبا بالاتحاد السوفيتى •

ومن المعروف للباحثين ورجال التاريخ انه باستثناء امريكا اللاتينية فان معظم العالم النامى كان تحت السيطرة الاستعمارية قبل وفى اثناء الحرب العالمية الثانية وان تعدد الدول بعد حصولها على الاستقلال ارتبط بقيام وحدات عسكرية متعددة تحت قيادة السلطات المستقلة اضف الى ذلك فان الظروف التى احاطت بقيام هذه الدول شجعت على انشاء أو التوسع فى قواتها المسلحة •

وقد نشأت بعض الدول صناعيا بمعنى أن حدودها لم تقرر وفقا لاعتبارات جغرافية أو تاريخية او جنسية ومن ثم فاقسامها الداخلية والخارجية قد اقيمت ضمن هذا الاطار غير الطبيعى • وعلاوة على ذلك فان رحيل الاستعمار قد سبب فى بعض الاحيان تغيرات هامه فى تركيبها الاجتماعى الامر الذى تمخض عنه عدم استقرار داخلى • وقد قادت كل

هذه العوامل والحت على امدادات الاسلحة رغم ان بعض الدول الطالبة للسلاح تتسم بأن مواردها محدودة ، كما ان البعض الاخر الذى يقع فى مجال التنافس بين القوتين الدوليتين ويفتقر الى موارد السلاح قدمت له احدى الدولتين المعونات العسكرية فى صورة الاسلحة اللازمة لقيام قوته الحربيـــة •

ويمكن تلخيص الدوافع الحقيقية للدول الطالبة للســلاح فى ثلاث نقاط • اولها المتطلبات الحربية الصرفه حيث تكون الاسلحة ضرورية فى الصراعات الداخلية والخارجية التى قد تتطلب استخـدام القوة فيها • والدافع الثانى هو ان المطالبة بالســلاح قد تكون مرتبطــة باستخدامها لتوحيد جماعات مقسمة وذلك عن طريق فرض شخصية الدولة • وعلى الرغم من أن حركات استقلال الدول قد قامت اساسا على كتلة حربية ، الا أن هذه الاحزاب قد اتحدت بفرض الاستقلال ومن ثم بداء يظهــر بعد الاستقلال التقسيمات الطبقية • وبفرض الابقاء على التأيد أو رغبة فى ايجاد نمط تأيدى جديد فقد يجدد القادة الدعوة الى القومية ونظرا لان القوة المسلحة تمثل مظهرا من الاستقلال فالمطالبة بالسلاح قد تكون احدى الوسائل لما ينادى به هؤلاء القادة • ويتحصل بهذه النقطة الحاجــة الى وجــود قوة مسلحة قوية يمكنها ان تساند السياسة الخارجية • اما الدافع الثالث فقد تنعكس دائما الانقســامات الداخلية فى دور القوات المسلحة • فتستطيع الحكومة ان تحصل على تاييد القوات المسلحة عن طريق سد مطالبهم من الاسلحة •

وقد يوجد تداخل بين العــوامل الثلاثة • فحيث يوجد صــراعات سلسلة يكون الطلب على السلاح كبيرا ففى عام ١٩٧٢ اخذت منطقة الشرق

الاوسط ما يقرب من ½ جملة الاسلحة المصدرة الى العالم كما ان مصروفات الدفاع بلغت ما يقرب من ¼ اجمالى مصروفات الدفاع فى العالم الثالث • ولذا فحيث يوجد الصراع المسلح فلا يمكن فصله عن العاملين الاخـرين اللذان يؤثرا فى الطلب على اسلاح • ويلاحظ فى أغلب الاحيان ان المنادة بالقومية تكون مصاحبة بالصراع الخارجى فعلى سبيل المثال الصراع مع اسرائيل من احد الاسباب الرئيسية التى جعلت العرب ينادوا بالتمسك بوحدتهم فى منطقة الشرق الاوسط ، كما ان الصراع مع الانظمة البيضاء فى جنوب افريقية كانت عاملا هاما فى اتجاه الافارقة نحو الاستقلال •

وفى الوقت الذى قد يستخدم فيه المطالبة بالسلاح كوسيلة لتثبيت شخصية الدولة فان استخدام هذا السلاح يتوقف بدورة على الدور الذى تقوم به القوات المسلحة • ففى بعض دول العالم تعتبر القوات المسلحة هى اهم عناصر الطبقة الوسطى الجديدة النامية ، فهم يمثلوا القـــوة المتمدينة الهامة فى المجتمع وذلك بحكم ثقافتهم ومهارتهم التكتيـكية • ويصاحب هذا الدور غالبا المطالبة بالاتجاه نحو القومية وبناء مجتمعـا مكتفيا ذاتيـا •

وفى بعض الدول حيث تكونت الجيوش عن طريق تجنيد المستعمرين لبعض القبائل المحاربة يكون للقوى المسلحة دورا اقل فى مجريات الامور حيث ينشغل افرادها فى صراعات مع القبائل الحاكمة او ينظر اليهم على انهم من صنع المستعمر • وقد تغيرت هذه الصورة بطبيعة الحال بعـد الاستقلال حيث جند الضباط من الطبقة الوسطى •

وفى حلقة دائرية قد يؤدى امتلاك السلاح الى تكثيف العوامل التى تدعو الى الحصول عليه ومن ثم فالسلاح ربما قد يزيد من مخاطر الصراع

ويقوى الوحدة الوطنية ويبرز المركز السياسى للقوة المسلحة • غير ان هذه العوامل الثلاثة ليست كافية لتغطى كل الدوافع التى هى وراء المطالبة بمزيد من السلاح والتسليح • فهذه العوامل توجد بدرجات متفاوته فى منطقة الشرق الاوسط وفى جنوب شرق اسيا وفى افريقية غير ان الاختلافات فى نمط الأسلحة المشتراه فى هذه الاقاليم ربما يرتبط بمواردها المالية وسياسية الدول الموردة لهذه الاسلحة • فالدول العظمى تنظر الى دول الشرق الاوسط على انها تحتل منطقة استراتيجيه هامة أو على انها تمتلك موارد بترولية كبيرة أو على أنها تتسم بالميزتين ومن ثم فهذه الدول يمكنها أن تقدم ما تستطيع ان تحصل به على كل حاجاتها من سلاح أو تأخذ ما تحتاجه بسعر منخفض جدا •

كذلك تعتبر منطقة الشرق الاقصى منطقة حيوية للدول الموردة للسلاح ولذا فنمط الاسلحة المرغوبة والمطلوبة فى تلك المنطقة مرتبط تماما بمصالح الدول الموردة للسلاح فى هذه المنطقة • وعلى النقيض من تلك المناطق تلك الدول التى تقع الى الجنوب من الصحراء الكبرى فيما عدا جنوب افريقية فليس لها اهمية استراتيجية كافية بكى تعطى من اجلها اسلحة باسعار مخفضة ، كما انها ليست بالدول الغنية التى يمكنها أن تشترى كميات كبيرة من الاسلحة • وقد يكون من الامور غير المنطقية أن نفترض ان بعض مواضع الصراع فى افريقية والتى ينقصها الموارد الحربية والمالية قد تطور بها الامور الى حروب ومن ثم تكون اكثر اهمية فى نظر القوتين الاعظم • أن العامل الرئيسى وراء اتجاه حركة الاسلاح من الدول الصناعية الى الدول الراغبة فى السلاح يكمن فى مصالح الدول الكبرى وخير تؤيد لهذه الحقيقة ما حدث فى نهاية الخمسينات من هذا القرن حيث قامت الولايات المتحدة بارسال كميات كبيرة من الاسلحة

الى المناطق الدفاعية الامامية لها رغم أنه لم يكن هناك زيادة فى عـدد المناطق التى تشهد صراعات محلية ورغم أن عديد من الدول الافريقية قد حصلت على استقلالها فى هذه الفترة ولم يكن لها متطلبات كبيرة فى الاسـلحة •

والخلاصة ان هناك خمسة عوامل قد تحدد حجم مشكلة التسـليح فى الانحاء المختلفة من العالم ومن بين هذه العوامل ثلاثة تتصل بمتطلبات التسليح وهى الصراعات والقومية ودور القوة العسكرية وعاملان اخران يتصلان بالموارد احدها خاص بحجم فائدة التبادل الخارجى والثـانى بصالح الدولتين الاعظم •

وكما أن هناك دوافع لتزويد مناطق معنة بالاسلحة الرئيسـية ورواغب متعددة لتلقى هذه الاسلحة من الدول الطالبة فان هناك تداخل بين الدوافع والرغبات ، وبين الامداد والطلب وحيث يظهر هذا التداخل فى ثلاث نقاط يمكن اجمالها فيما يلى :

١ — تضطلع تجارة الاسلحة بدور فى العلاقة بين المورد والمستهلك• فالمتلاك قوة حربية يعتد بها يعتبر من سمات الاستقلال السياسى ، كما أن الاهمية للقومية والاستقلال السياسى لجماعات معينة من الامـور الحيوية ومن ثم فالمطالبة بالسلاح من القوى الخارجية ربما يضع الدول فى موضع عدم الاستقلال • وحيث تتفق مصالح كل من الدول المستقبلة للسلاح والدوله الراسلة اليها لا توجد مشاكل التى ترتبط بالمناطق التى لا يحدث بها اتفاق فى مصالح الطرفين حيث تهدد مصالح الدولة المستوردة للسلاح ، ونظرا لوجود مخاطر من أن الدولة المنوردة للسلاح قد تنهى عقود التوريد لاسباب سياسية الامر الذى يترتب عليه عدم المقدرة على

الحصول على قطع غيار للاسلحة فقد تلجأ انظمة الحكم فى الدول المستوردة للاسلحة لتقليل ارتباطاتها بالدول الموردة •

وبالنسبة للدول الموردة وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى فان التسليح كوسيلة للسيطرة يتوقف على مقدرة هذه الدولة فى اكتساب وضع المحتكر أو التوصل الى وضع قريب منه • ومن ثم فاذا ما استخدمت الاسلحة الموردة فى صالح الدول الصانعة له ، واذا ما مكنت الاسلحة الموردة الدول الراسلة لها من الحصول على ميزات معينة فى الدول المستقبلة للسلاح ، واذا ما اسفرت العلاقات الشخصية فى توريد السلاح من اكتساب تأثير على المؤسسة العسكرية فى الدول المستوردة اذا ما نجحت فى كل ذلك فان الدول الباعثة للاسلحة تكون فى وضع لا يترك للدول المستفيدة كثير من الامكانيات للتحول عنها كمصدر لاسلحتها •

وقد توجد طريقتان يمكن للدول المستفيدة من جلب السلاح اليها أن تتعدى الاعتماد على دولة واحدة لتوريد السلاح اليها اولها اقامة صناعات حربية محلية او تنويع مصادر التسليح • فكثير من دول العالم الثالث المتفوقة مثل الارجنتين والبرازيل واسرائيل وجنوب افريقية ومصر حاولت تطوير صناعتها الحربية وذلك بغية الاعتماد على نفسها فى هذا الصدد وتقليل اعتمادها على الخارج • وقد نجحت اسرائيل وجنوب افريقية الى حد ما فى هذا الاتجاه وذلك بعد الحصول على معاونة الدول الرئيسية المنتجة للسلاح وحصولها على التراخيص اللازمة لذلك •

أما عن تنويع مصادر الاسلحة وذلك بالاعتماد على اكثر من مصدر للسلاح فيعطى للدول المستوردة للسلاح حرية أكثر فى معاملتها مع

العالم الخارجى فلا تخشى من ردود فعل المورد الواحد ، كما ان المنافسة بين الدول الموردة للسلاح قد تزيد من استقلال الدول الطالبة لها وان كان للمنافسة تأثير مزدوج اولهما هو انه يحد من الشروط التى تفرضها الدول المصدرة للاسلحة على الدولة الباعثة اليها وذلك لان الاخيرة يمكنها ان تستمد متطلباتها من دولة اخرى وثانيهما التهديد بالذهاب الى مكان اخر قد يحد من قدرة الدولة المصدرة على سحب اسلحتها الموردة خوفا من فقدان نفوذها فى المنطقة كذلك يحول تنويع مصادر السلاح من نمو طبقة مختارة من الجيش تتدرب فى دولة اجنبية ويمكن ان تقوم بانقلاب عسكرى فى البلاد •

واحد انماط تنويع السلاح وتعدد مصادره هو تجنب مطالبة التسليح من الدولتين الاعظم او احدهما والبحث عن مصادر التسليح من اكبر عدد من الدول الاقل قوة والموردة للسلاح • وقد يكون هذا ممكنا فقط حينما تكون متطلبات التسليح محدودة اذ ان كلما كانت الاسلحة المطلوبة اكثر تكنولوجية وتعقيدا كلما قل عدد الموردين لها • فالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وبريطانيا والسويد وفرنسا هم الدول الوحيدة القادرة على امداد الطائرات المقاتلة المتقدمة والصواريخ كما أن السويد يحكمها دائما سياسية الحذر فى امدادها لدول العالم من منتجات التسليح كما ان المانيا الغربية رغم انها تنتج الدبابات الا انها تمارس ايضا سياسية الحذر • وبالاضافة الى ذلك فان الدول الفقيرة التى تحتاج لإمدادات من الاسلحة الثقيلة قد تحتاج الى تشجيع خاص عن طريق المعونات او الاسعار المنخفضة وهذا العامل قد تعلل بعدد الدول التى يمكن أن تقوم بدور المورد للسلاح بل قد يحصرها فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى •

وهكذا فالدول التى تحتـــاج الى متطلبات كبيرة من الاسلحة تلجأ فى العادة لتبنى شكل ثانى للتنوع تستغل فيه المنافسة بين القوى العظمى، غير أن هذا الشكل من التنوع لا يقتصر فحسب على التسليح بل قد يمتد الى كافة العلاقات والارتباطات بين لدولة المعطية والدولة الاخذة ، ومن ثم فعديد من الدول تنوع مطالبها بطريق اخر من خلال المعونات الاقتصادية والحربية من مصادر مختلفة •

وقد توجد بعض المواقف التى تحتكر فيها الدولة المصدرة توريـــد السلاح وحيث تكون امكانيات التنويع محدودة اجباريا • وتبدو مثل هذه الحالة حينما تعتمد الدولة المستقبلة على لدولة العاطية فى سلسلة عريضه من المتطلبات أو حينما تكون الدول المستوردة متورطة فى صراع حربى • ومن الواضح أنه قد يصعب التحدث عن الاستقلال الحربى لبعض الدول مثل كوريا الجنوبية وتايوان التى تعتمد كلية على الولايات المتحدة ، ففى حالة مثل هذه الدول يكون أفضل للمجموعة الحاكمة ان تظل معتمدة على الدولة الموردة للسلاح • وفى حالة الدول الاقل تطرفا فى علاقتها مع الدولة الموردة لسلاحها ربما يمكن تنويع مصدر السلاح ولكن فى هذه الحـــالة قد تتخذ من جانب الدول المصدرة للسلاح اجراءات مضادة كتأييد مجموعة معارضة للحكم من اجل وصولها الى السلطة •

وقد يحد الاشتراك فى الصراعات المسلحة من مقدرة الدولة المحتاجة للسلاح من تنويع مصادرها وذلك لاسباب متعددة من بينها أن التنويـــع قد يأخذ وقتا من الزمن الامر الذى قد يكون فى غير صالح الموقف الحربى، كما ان تعويد القوة المسلحة على اسلحة جديدة تحتاج لوقت من الزمن للتدريب عليها واستيعاب تكنولوجيتها •

٢ — أما النقطة الثانية التى يظهر فيها العلاقه بين الدول المصدرة والمستوردة للسلاح فهى العلاقة بين امداد السلاح والحروب • وربما السؤال الحيوى بالنسبة للتسليح هو ماهو تأثير التسليح على نشوب الحروب وتطورها ؟ والاجابة على هذا السؤال لا تضمن فقط التأثير العام لسباق التسلح على الحروب بل تضمن ايضا نتائج تورط القوى الموردة للسلاح فى الصراع أو الصراعات وذلك عن طريق التجارة فيه •

والسؤال الخاص بالعلاقة بين توريد الاسلحة والحروب هو احد الجوانب القديمة لانتاج التسليح • ففى فترة ما بين الحرب العالمية الاولى والثانية اعتقد ان التسليح فى حد ذاته عامل هام فى قيام الحرب • وانه على الرغم من ان التسليح بصفة عامة منذ الحرب العالمية الثانية قد اعلى اهتمام اقل فى هذا الشأن الا أنه مازال يعتبر فى العادة احد العوامل التى تؤدى الى امكانية نشوب الحرب فى ظروف معينة على الاقل •

ونظرا لتطور العلاقات الدولية والداخلية للدول فان اسئلة حول تأثير التسليح على مواضع الصراع يكون من الصعب الاجابة عنها • فهؤلاء الذين ينادوا باهمية التسليح كعامل مسبب للحرب فانما يعتمدوا على اساس ان الدولة اذا ماوجهت كل مواردها نحو التسليح وانه اذا ما كانت المسائل الحربية تأخذ اهتماما كبيرا من قادة تلك الدولة فانهم سوف يلجئوا الى المواقف العسكرية فى منازعتهم ودلك من اجل الحصول على عائد لاستغلال مواردهم ووقتهم • فحين تنشب منازعات حدود على سبيل المثال فان المقاييس العسكرية تكون اكثر الوسائل احتمالا لحلها •

وعلى النقيض من النظرية السابقة بتلك التى تتصل بايجاد نوع من

التوازن فى توريد السلاح فى مناطق النزاع المسلح اذ ان ايجاد احالة توازن فى امداد السلاح لجانبى النزاع سوف يساعد على الحذر وعلى الحيلولة دون نشوب الحرب • غير أن كلمة التوازن لا تعنى كثيرا فى حالات الحروب التى تنشب بين الدول الصناعية والدول النامية ، اذ ان مثل هذا الحرب ولو استخدمت فيها الاسلحة المتطورة فان الدول النامية لن تحقيق فيها انتصارا • أما اذا كانت هذه الحرب حرب عصابات فمن الممكن أن يوجد عدم توازن كبير فى امدادات التسليح، كما أن النصر قد لا يمكن تحقيقه من أحد الطرفين المتصارعين • ومن ثم فقد يكون من المفيد أن نميز بين المستويات المختلفة للحرب الحديثة قبل محاولة تحديد معنى التسلح كمحصلة للصراع • وبصفة عامة يوجد نمطان من الحروب فى صراعات دول العالم الثالث • النمط الاول وهو الحرب الصناعية والنمط الثانى هو حرب العصابات وتضمن حروب النوع الاول استخدام الاسلحة المعقدة كالطائرات المقاتلة الاسرع من الصوت والصواريخ والدبابات وذلك الى جانب انواع مختلفة من الاسلحة الالكترونية ويتوقف نتائج مثل هذه الحرب على امكانيات القوى البشرية المتعلقة وعلى الحاجات والمهارات الاساسية اللازمة لتشغيل هذه الاسلحة وتوجد امثلة عديدة لدول على مستويات منخفضة من التصنيع والتى وضعت مواقف حربية سيئة برغم امتلاكها اسلحة متطورة مثل باكستان والصومال وأخرى نجحت فى استخدامها لصالحها كما حدث لمصر فى حرب عام ١٩٧٣ •

أما النوع الثانى من الحروب فهو نوع من الحروب التى يضطلع بها حركات التحرير كتلك التى وجدت فى جنوب شرق آسيا وفى قارة افريقية فالاسلحة الشديدة التطور لاتناسب هذه الحروب التى لا تزيد الاسلحة المستخدمة فيها عن البنادق السريعة الطلاقات والمسدسات • وحيث

تعتبر الاسلحة الثقيلة مثلب حـربى وذلك نظرا لصـعوبة تحريـكها وتمويهـــا •

وفى الواقع قد يكون هناك سلسلة واسعة من المستويات فى الحروب التى تقع بين هذين النمطية ، ومن ثم فقد يؤدى التميز السابق لنمطى الحرب الى نتيجة وهى انه يجب أن ننظر بمنظار المحق الى الاعتبارات التى تضمن التوازن فى التسليح فى صراع بين الاطراف ذات المستويات الحضـرية المختلفة وبين الاطراف ذات المستوى الصناعى الواحد أو المتشابهة فى مصادر القوى البشرية • وحتى فى مثل هذه الحالة فان الحكم على التوازن لا يمكن أن يكمن فى عدد الاسلحة المتوفرة لكل جانب • ومعنى ذلك انه يمكن القول انه فى الصراعات بين الاطـراف التى تتشابه فى مواردهـا الصناعية أن التغير فى مستوى التسلح قد يكون له رد فعل على نشوب الحرب أو اطالتها او نتائجها • اما فى حالة الحرب بين دولة صناعيـة ودولة أخرى تنتمى الى العالم النامى فالموقف قد يختلف كثيرا ، فاذا كان الجانبان يخططا لحرب صناعية فالنتيجة سوف تكون فى صالح الدولة الصناعيـة اما اذا كانت الحرب عصابات فانه من الصعب تقرير نتيجة الحرب على اساس ما يملك من سلاح وليس معنى ذلك بطبيعة الحال ان التسليح ليس له متجه فى الصراع اذ ان كمية الخسائر والدمار التى تسببها الحـرب سوف تتوقف على كمية الاسلحة وعلى مقدار تقدمها ايضا • وبصفة عامة كلما كانت الاسلحة اكثر سفوسطائية كلما كانت قوة التخريب اكثر •

جانب اخر هام من جوانب التسليح وهى الطريقة التى تتورط بها الدول المصدرة للاسلحة فى الصراعات • فامداد الاسلحة الى دول مشتركة فى صراعات يمكن ان ينظر اليه على أنه استخدام غير مباشر للقـوة عن طريق امداد السلاح لجماعة معينة فى الصراع وعن طريق مؤازرتهـا •

وحينما تتحول المؤازرة الى استغلال فقد يكون له تأثير قوى على مجرى الصراع • وبالاضافة الى ذلك فقد تتساوى الدولتان المشتركتيان فى عملية التسليح فى بعض الامور فى الصراع حيث تكون العلاقة بينهما متقاربة• ونظرا لان الدول المستخدمة للسلاح قد تعتمد تماما على الدولة الموردة لاساحتها فان الدولة الاخيرة لا يمكنها دائما ان تستغل هذا الوضع بسبب مخاطرة • فالوجود غير المباشر للقوة الاكبر قد تغير من مضمون النزاع ، كما ان الحروب من الممكن ان تظل كامنة ودلك حرصا على مصالحها وبالتأكيد أن طبيعة هذه المؤتمرات قد تتوقف على الدور التنافسى للقوى الموردة للسلاح سواء كانت تمد الجانبين المتصارعين بالسلاح أو تمد احدهما أو أن واحدة منهما تمد دولة متصارعة معينة •

فحينما تمد الدول المتنافسة الموردة للسلاح الجانبين المشتركين فى الصراع ، فان الصراع المحلى يصبح جزءا من صراعهم هم ومن ثم فيقال أن الصراع استقطب Polorized بمعنى أن الصراع المحلى يتحول الى صراع بين الدول المصدرة للسلاح ذاتها بل أكثر من ذلك قد يصبح الاهتمامات المحلية لاصحاب الصراع ثانويه بالنسبة للدول المتنافسة •

وظاهرة الاستقطاب من الظواهر التى انتشرات فى اجزاء كثيرة من العالم وذلك بعد الحروب العالمية الثانية حيث عرفت كوريا والهند الصينية ومنطقة الشرق الأوسط هذه الظاهره بوضوح • وقد يتضمن الاستقطاب امورا متعددة فانتقال الصراع المحلى الى حرب باردة امر يتضمن ان حل المشكلة لابد وأن يبحث عنه فى الأطار الدولى كما انهنظرا لتعدد الاطراف المشتركة فيه فان الحل قد يكون صعبا • كذلك فقد يكون الحل مجرد ارضاء للقوى الخارجية ولكنه فى نفس الوقت ليس

كافيا لاطراف كل النزاع وخير مثل على ذلك مؤتمر جنيف الخاص بالهند الصينيه فى عام ١٩٥٤ وبلاوس فى عام ١٩٦٢ • وكذلك فقد يغير الاستقطاب من طبيعة التزامات الدولة المـوردة للسلاح حيث دائما التفريق بـين المساعدات العسكرية والتدخل العسكرى المباشر لان مثل هذا التفريق لم يراعى فى كثير من مواضع التسلح •

٣ ــ أما النقطة الاخيرة فى العلاقة بين طرفى التسليح فهى العلاقـة وتأثيره على التطور الاقتصادى • فقد ترتبط المطالبة بالتسليح استخدام موارد محدودة وقليلة كان يمكن أن تستغل بصورة افضل فى انماء القاعدة الاقتصادية وفى انتاج الطعام أو غيره من المواد الضـرورية • فالزيادة السنوية لموارد الانتاج فى الدول النامية فى معظـم الاحيـان لشراء الاسلحة الثقيلة من الخارج • فمنذ عام ١٩٥٠ بلـغ متوسـط الزيادة السنوية فى جملة الناتج القومى فى الدول النامية حوالى ٥٪ بينما زادت نسبة نفقات التسليح منذ ذلك التاريخ الى حوالى ٧٪ سنويا وارتفعت الى ٨٪ سنويا بالنسبة للاسلحة الرئيسية • ويبلغ المول الكلى السنوى لنفقات الاسلحة الثقيلة الموردة فى خلال الخمس سنوات الاخيرة لدول العالم الثالث حوالى الثالث حوالى ٢ مليون دولار (١) • وهذا الرقـم يمثل ماقيمته ٣٪ من جملة واردات هذه الدول ، مع ملاحظة ان هـذه النسبة قد ترتفع فى بعض المناطق اذ تصل بالنسبة للاسلحة الرئيسـية فى منطقة الشرق الاوسط الى ٨٪ والى ٥٪ من جملة واردات دول جنوب آسيا • ونظرا لان جملة واردات السلاح تصل الى ضعفى جملة واردات

---

(1) Stoakholm enternatianal peace research institute, The arms trade with the Third world, Pengiun book, london,1975, p43.

الاسلحة الرئيسية لذا فقد يرتفع الرقم الى ٦٪ من جملة واردات الدول النامية ولكن على الرغم من أن هذه الارقام قد تشير الى حجم الموارد المستخدمة فى عملية التسليح الا انها لا تشير الى المقدار الحقيقى لتكلفة السلاح المرسل الى هذه الدول حيث أن أكثر من نصف اثمان الاسلحة الموردة الى الدول الغاصبة تحمله القوى الكبرى •

وقد تمنص عمليات التسليح انواعا أخرى من الموارد ولاسيما البنية الاساسية Infrastructure والقوى البشرية المهارة التى تتطلبها المحافظة على الاسلحة الرئيسية فى حالتها العملية • فعلى سبيل المثال يتطلب اصلاح الدبابه فى الدول المتقدمة ما يقرب من ٤٠٠ ساعة عمل للرجل كل سنة بينما تحتاج المدمرة الى ٤٥ الف ساعة • أما الطائرة فتحتاج لاربعة رجال متفرغين كل الوقت لصيانتها وستة رجال لعمرتها • ولا تشمل هذه الارقام بطبيعة الحال التكاليف والقوة البشرية المطلوبة لاقامة ورش الاصلاح كما انها لا تشمل ايضا خدمت الامدادات المختلفة اللازمة لادارة وتنظيم عمليات التسليح قد ترهن اقتصاد الدول الفقيرة •

وقد ينادى البعض ان عملية التسليح التى تأخذ مكانا فى الدول الافريقية والاسيوية ودول امريكا الشمالية قد تعطى امكانيات التدريب للقوى البشرية الموجودة فى هذه الدول التى تعتبر ذات اهمية فى مجال استخدامات الحياة المدنية • واذا كان هذا الادعاء قد يمثل حقيقة على أرض هذه الدول فما هو الوضع الفعلى اذا كانت كميات الاسلحة التى ترسل غير كافية لاحداث هذا التغير التكنولوجى والى اى مدى يستفاد فعلا من هذا التدريب فى مجال الحياة المدنية •

وبالمثل فقد يدافع اصحاب انتشار السلاح فى الدول الفقيرة ان

عملية التسليح فى تلك البلاد ليست خسارة اقتصادية اذ انها تكون مرتبطة بانشاء الطرق والمطارات وغير ذلك من عناصر البنيه الاساسية للدولة غير أن المعارضين لهذا الرأى يؤكدون ان الموارد التى يمكن ان تستغل فى انشاء مثل هذه البنية الاساسية اللازمة للتسليح ممكن أن توجه الى تشيد نفس البنية بقصد الاستغلال المدنى ولاسيما ان الطرق والمطارات التى تقام من اجل الاستغلال الحربى تشيد فى معظم الاحيان فى مناطق الحدود التى تكون بعيدة عن الاستقلال المدنى •

وفى الواقع لا نستطيع ان نعالج مشكلة التسليح الاقتصادية بهذه الصورة الانعزالية أو الانفصالية بين الحرب والسلام أو بين الاستخدام العسكرى والاستخدام المدنى اذ ان كثيرا من الحكومات قد تخفض من نفقاتها العسكرية بقصد توفير الموارد لتطوير خطة تنمية الدولة وذلك فى ضوء انه ليس من الجائز ان تسير الدولة فى عملية تشوين وتخزين الاسلحة الا اذا كان لديها قاعدة اقتصادية متطورة تسير جنبا الى جانب مع تطور سياستها الخارجية • وبعبارة أخرى لا يمكن أن تعالج مشكلة التسليح من وجهة نظر بعدها عن بقية مجالات الحياة فى الدولة • فعلى سبيل المثال ارتبط عملية التسليح الثقيل فى عدد من بلدان الشرق الاوسط وجنوب اسيا بالتحديث والاصلاح الاقتصادى وذلك لان المجموعات القومية كانت الى جانب التغير الاقتصادى والتغير الحضارى وذلك على النقيض من بعض المناطق الاخرى التى لم ترتبط فيها عملية التسليح بالتقدم الحضارى وكان من نتيجة ذلك قيام النظم الاقطاعية والرجعية • ومن ثم فخفض التسليح فى بعض المناطق قد يكون مرتبطا بسقوط الانظمة الحكومية أو بقيام ثورات مسلحة لتغير النظام الحاكم • وهكذا نجد أن

أى تغير فى سياسية التسليح لاى دولة قد يكون مرتبط تمام الارتبـاط بالتغيرات السياسية والتغيرات فى النظام ككل •

القـــوى النووية الـــكبرى :

أولا : الولايات المتحدة الامريكية

تأتى الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى فى مقدمة الدول النووية ذلك بالاضافة الى انه اولى دول العالم توريدا للاسلحة الحربية اذ انها تساهم تقريبا بنصف كمية التجارة العالمية للسلاح • فمنذ عام ١٩٥٠ وردت الى دول العالم الثالث بطريق مباشر أو غير مباشر ما يزيد على ½ جملة الاسلحة الرئيسية التى وصلت اليها ، والسياسية التى تتبعها الولايات المتحدة ازاء مشاكل التسلح العالمية تكون جزءا من سياستها الخارجيـة التى تنبع من موقف سيادة الولايات المتحدة فى أمور العالم • وتمثـل عملية امداد انسلاح للدول عن طريق الولايات المتحدة جزءا من علاقاتها الدولية شأنه فى ذلك شأن المساعدات الاقتصادية والتدخل العسـكرى المباشر أو استثمار الصناعات الثقيلة من خـلال المحافظـة على موقف سيادتها •

ومن المعروف للباحثين فى مجالات السياسية والحرب ان الفوائد التى نعود على الولايات المتحدة الامريكية من تصدير السلاح تلعب دورا حيويا فى سياستها اذ ان أقل من ٥٪ من جملة انتاجها الحربى تصدره ، كما أن اكثر من نصف صادراتها تتجه الى الدول الصناعية فى اوربـا والى منطقة الشرق الاقصى ذلك الى انه حتى عام ١٩٦٢ كانت الولايات المتحدة لا تتقاضى أى مبالغ على الاسلحة الموردة الى دول العالم الثالث ولـكن بعد ذلك التاريخ كان هناك تأكيدا على عملية بيع السلاح غير أن سياسية

الحكومة فى هذا الصدد لم تكن ذات معنى فلم تختلف كثيرا عن سياسية هبات الاسلحة ، وان ما يقرب ٤/١ الاسلحة الامريكية التى ذهبت الى دول العالم الثالث قد بيعت اليها وان نصفها اعطى تسهيلات فى الدفـــع حيث مولت من قبل الحكومة الامريكية •

وسياسية الولايات المتحدة بشأن التسليح لا ترتبط بكيان موحـــد اذ تخضع المعونات العسكرية لعدد من البرامج ، ولكل منها نظامها الخاص واهتمامه المحدود كما انه يوجد فى نفس الوقت عدد من الادارات الحكومية والمجموعات الضاغطة الخارجية التى قد توجه هذه البرامج وفقا لمصلحتها• ومن ثم فاى قرار بشأن التسليح لابد وأن يكون قرارا وسطا بين رأى الحكومة والقطاعات المختلفة للرأى العام • وقد يكون لهذا الرأى لوسط شأن ضئيل بالاستغلال الموضعى لسياسية التسليح • وقد ينعكس هـــذا الصراع بشأن عمليـــات التسليـــح الدولى فى اجتمـــاعات الكونوجرس الامريـــــــــكى •

وقد شكل سياسية الولايات المتحدة فى مجال التسليح منذ عـــام ١٩٥٥ عاملين اساسيين أولهما سياسية الولايات المتحدة الامريكية ازاء الاراضى المحيطـــة بالاتحاد السوفيتى والصين والتى اطلقوا عليهـــــا اسم « مناطق الدفاع الامامية » • وسياسية الولايات المتحـــدة فى هذا الصدد هى استمرارية لسياستها القديمة وحيث تمثل جزءا من استراتيجيتها العسكرية العامـــة • وقد نالت دول هذه النطقـــة ما يقرب من ٤/١ جمـــلة الاسلحة التى وردت الى دول العالم الثالث منذ عام ١٩٥٠ •

أما العامل الثانى فهى سياسية الولايات المتحدة لبقية دول العالم الثالث والتى تعرفها الولايات المتحدة الامريكية تحت اسم « مناطق العالم الحر Free wotld eoientatrion والتى يستبعد منها دول امريكا اللاتينية

والدول التى يوجد لديها قواعد عسكرية للولايات المتحدة • وهذه المناطق كانت مجالا للمنافسة مع الاتحاد السوفيتى وأخيرا الصين • فقد ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من الاسلحة الرئيسية لهذه البلاد مع بداية الستينات ، غير انه مع دخول الاتحاد السوفيتى الى اسواق قل مساهمة الولايات المتحدة الامريكية فى تسليح هذه الدول وأن كان هناك اتجاها مستمرا لزيادة الاسلحة الامريكية فى الاماكن التى يقل فيها التسلح السوفيتى ذلك بالاضافة الى أن بعض التشريعات الامريكية قد استحدثت فى بداية الستينات لتمكين الادارة الامريكية من بيع السلاح بتسهيلات •

وقد واكب التركيز على العالم الحر زيادة التركيز على تأثير غير مباشر اكثر والذى من الممكن ممارسة عن طريق الامداد بالمعونات الحربية• فالدور الاجتماعى والسياسى الذى لعبته القوى العسكرية فى البلدان النامية اصبح شيئا مرغوبا ، فمزايا تدريب قادة الغد واقامة اتصالات غير رسمية بين الشخصيات العسكرية الامريكية والشخصيات العسكرية فى البلاد النامية ومساعدة القوات العسكرية للاضطلاع باعمال تتصل بالتطور الاقتصادى والاجتماعى كلها اشياء اعطيت الاعتبارات الكافية فى مجال سياسية التسليح الخارجية للولايات المتحدة الامريكية •

ثانيا : الاتحاد السوفيتى :

يعتبر الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية قطبى المغنطيس بالنسبة للتنافس الدولى فى مجال التسليح النووى وفى مجال التسلح بصفة عامة غير أنه هناك فرق جوهرى بين وضع التسلح فى الجانبين وذلك من ناحية البيانات المتاحة لمعرفة وضعها الحقيقى فبينما تنشر الدول الغربية بيانات رسمية عن الوضع العسكرى وان كمية الاسلحة المرسلة الى بقية انحاء العالم أو قد تناقش هذه البيانات فى مجالسها البرلمانية

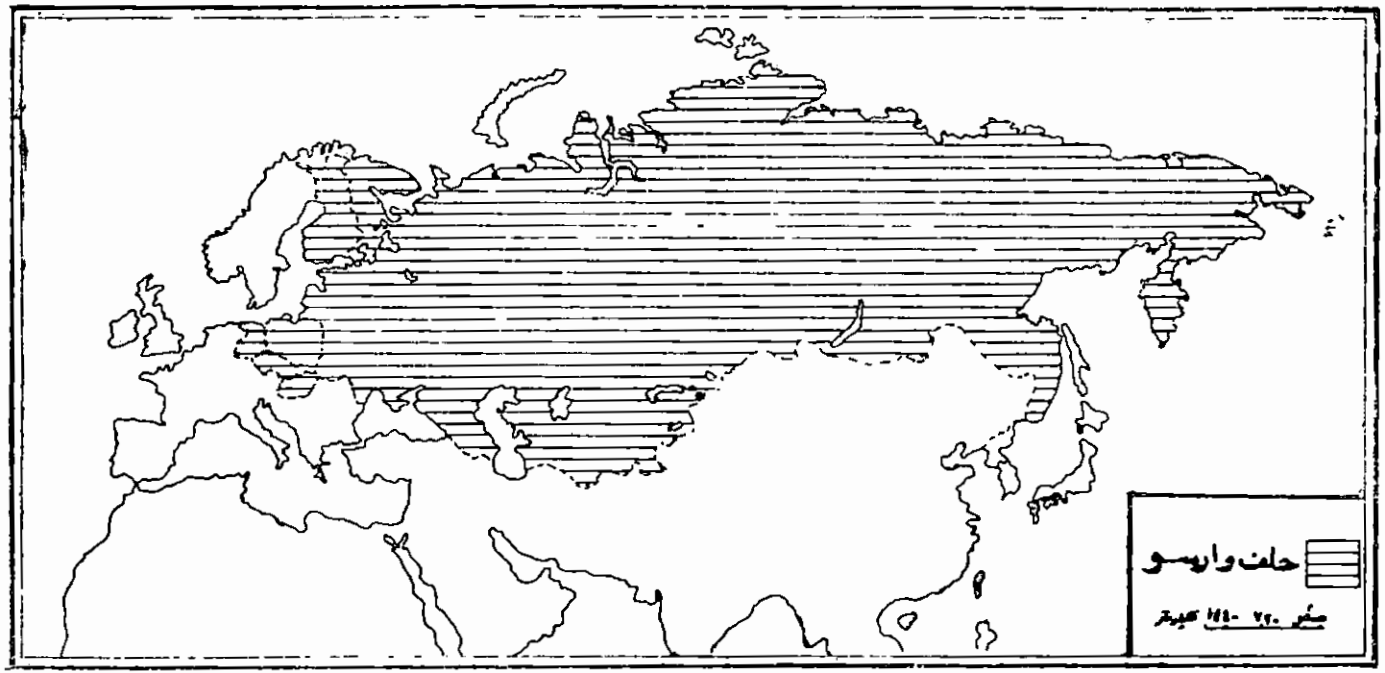

(شكل رقم ١) حلف وارســـو

نجد أن الاتحاد السوفيتى لا يصدر مثل هذه البيانات • وباستثناء بعض التصاريح العامة التى تصدر عن قادة الاتحاد السوفينى الخارجيـــة فى مجـــال التســـليح •

وبالرغم من هذا الوضع الا ان هناك بيانات من مصادر غربية جمعت عن طريق اجهزة الاستخبار ومن بعض الدول التى تتلقى اسلحة من الاتحاد السوفينى يمكن أن تكون عاملا مساعدا فى شرح هـــذه السياســـية ذلك بالاضافة عن معلومات استخدام الاسلحة الســـوفيتية فى بعض منـــاطق الصراع والتى تشير الى أن اتفاقا قد تم بين الدولتين على توريد نمط معين من التسليح • وبتجميع كل هذه المعلومات الى جانب معرفة التركيب الداخلى للاتحاد السوفيتى وتطوره وسياسته الخارجية فمن الممكن أن تصور بشىء من الدقة الصورة الحقيقية لحركة نقل الســـلاح السوفيتى عبر الحدود والسياسيات التى وراء هذا الانتقال • وهنا تجدر الاشارة الى أن صناعة القرار الداخلى للاتحاد السوفيتى فى شأن عمليـــات التسلح وغيرها من الامور تختلف تماما عما يحـــدث فى الدول الغربيـــة الموردة للاسلحة اذ ان هذا القرار يتسم بالمركزية ويرتبط دائما باعلى قيادة فى الاتحاد السوفيتى كذلك يلعب الرسميون الحربيون الســـوفيت دورا فى هذا القرار ولاســـيما اذا كانت عمليـــات التسليـــح ترتبط بالاسلحـــة السفوسطائية أو الشديدة التعقد أو حينما تضمن العملية ما يتصل بفائض الســـــــلاح •

وتخدم سياسية التسليح السوفيتية مصالحها السياسية اما المصالح الاقتصادية فقد تأتى فى منزلة لاحقة للمصالح السياسية حيث توجد امثلة على تسديد اثمان الاسلحة السوفيتية بواسطة بعض المحاصيل والمـــواد

الخام مثل المطاط والنحاس والقصدير • السخ • كما أن هناك استثمارات اقتصادية كبيرة له فى بعض الدول مثل الهند • غير ن هذه الحالات، ليست بمثلا يحتذى فى كل الدول التى تمدها روسيا بالسلاح • فبعض الدول قد تأخذ السلاح من الاتحاد السوفيتى فى صورة اعانات وبعض الدول الاخرى لا تتمكن من تسديد ديونها فى هذا الشأن فعلى سبيل المثال تسلمت فيتنام الشمالية كل الاسلحة الروسية بدون مقابل كما انه بعد عام ١٩٦٧ سمح لها بتسديد ديون الاسلحة على اجال طويلة ذلك بالاضافة الى ان اندونيسيا لم تكن قادرة فى أى وقت من الاوقات على أن تسدد ديون التسليح الى الاتحاد السوفيتى •

وبشبه الاتحاد السوفيتى الولايات المتحدة الامريكية فى أن صناعة الحربية لا تعتمد على التصدير الى خارج الدول الحليفة اذ أن معظم الاسلحة السوفيتية تذهب الى دول حلف وارسو ومن ثم فليس هناك ضغوط اقتصادية تدفعه الى التصدير • فعدد الاسلحة التى وردت الى الدول النامية الى عدد الاسلحة المنتجة فى الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو ليس بعدد كاف لان يكون تأثيره ذات أهمية على تكاليف الانتاج• ويعطى انتاج طائرات الميج مثلا على ذلك • ففى خلال العقدين الاخيرين تمكن الاتحاد السوفيتى ان يمد عدد من الدول النامية التى لا تتبع الكتلة الشرقية والتى لا تتحالف معها بحوالى ٤٥٠ طائرة من طراز ميج ١٥ وحوالى ٧٠٠ طائرة من طراز ميج ١٧ واكثر من ٦٠٠ طائرة من طراز ميج ١٩ وحوالى ١٢٠٠ طائرة ميج ٢١ بينما لدى الاتحاد السوفيتى نفسه ما يقرب من ٨٠٠٠ طائرة • ومن ثم فاجمالى الانتاج فى خلال العشرين سنة الاخيرة لاجل حلف وارسو والاتحاد السوفيتى لابد وانه قد تضاعف عدة

مرات ذلك بالاضافة الى ان انواع الطائرات التى سلمت الى الدول النامية قد طورها الاتحاد السوفيتى بانواع احدث توجد فى حوزته الان •

هذا وتوجد عدة عوامل وراء سياسة الاتحاد السوفيتى لامداد الدول الاشتراكية بالسلاح • وأول هذه العوامل تكمن فى تقوية مركزها العسكرى ضد أى معارضة داخلية محتملة أو ضد التهديدات الخارجية والدفاع عن مصالح المعسكر الاشتراكى بصفة عامة • وهذا العامل مازال يلعب حتى الان الدور الرئيسى فى سياسية الاتحاد السوفيتى ازاء الدول التى تسير فى فلكه •

أما العامل الثانى فهو علاقة الاتحاد السوفيتى بالصين ، فمجرد أن بدأ الصراع الايدلوجى بينهما دفعت المنافسة الاتحاد السوفيتى الى أن يمد يده الى عديد من الدول بالاسلحة •

أما العامل الثالث فهو العلاقات القائمة بين الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية النامية ذاتها • فقد حاولت كل منها من وقت لآخر أن تكون أكثر استقلالية فى سياستها ، أو أنها أظهرت أن الاتحاد السوفيتى يضحى بمصالحها من أجل موقفه من الغرب • كذلك فقد اضطر الاتحاد السوفيتى من وقت لاخر من أن يقطع امداد السلاح عنها كعلامة على عدم رضاه عن سياستها •

وبالنسبة للعامل الرابع فهو وضع العلاقات السوفيتية مع الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية • فالاتحاد السوفيتى يتجنب باستمرار المواقف التى يؤدى فيها توريد سلاحه الى منطقة ما حدوث مواجهة مع الاتحاد السوفيتى • ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل التى لها استمراريةفى تشكيل سياسة الاتحاد السوفيتى ازاء مشكلة التسليح •

ومما تجدر ملاحظته أن سياسة الاتحاد السوفيتى فى احداث فجوة فى تكتلات الغرب العسكرية الموجهة ضـدها كان الغـرض الاسـاسى فى سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية منذ النصف الثانى من الخمسينيات حيث وجهت هذه السياسيات لاضعاف مزايا الاستراتيجية الغـربية وفى نفس الوقت تثبت الاتحاد السوفيتى كقوة كبرى معترف بها فى المجـال الدولى • ففى عام ١٩٥٥ نجحت الولايات المتحدة الامريكية ان تطوق الحدود الجنوبيـة للاتحاد السـوفيتى والصـين بنطاق من الاحـلاف ولم يتبقى فى هذا النطاق الى فجوة كبيرة تمثلت فى منطقة الشرق الاوسط• وقد حاولت الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية أن تمـلأ هذه الفجوة ابتداء من الخمسينات ولكى تمنع الاتحاد السوفيتى فقد كانت على استعداد لان تتعاون مع أى دولة فى المنطقة بهذا الصدد •

وقد أدى ظهور قوى سياسية واجتماعية جـديدة فى العالم العربى فى نفس الفترة الى ضرورة قيام تعاون بين بعض هـذه النظم والاتحاد السوفيتى • وقد كانت بعض النظم الجديدة أكثر من الحكام القدماء عدائية ضد الاستعمار الغربى الامر الذى أدى الى أن يكتسب الاتحاد السوفيتى أرضية جديدة فى منطقة الشرق الاوسط حيث كان هدف الاتحاد السوفيتى هو اخراج الغرب من هذه المنطقة ومنع تكوين أحلاف عربية غربية وبالفعل نجح الاتحاد السوفيتى أن يجد له قاعدة فى بعض الدول الغربية وان كان البعض الآخر نجح فى أن تكون علاقته مع الدول الغربية علاقات سياسية متسـاوية •

ثالثا : المملكة المتحـدة :

تعتبر المملكة المتحدة احدى الدول الرئيسية فى عالم السلاح باختلاف أنماطه وأشكاله ، كما أن تغير السياسة البريطانية صوب مشكلة التسليح

قد تعكس تغيرات فى دور بريطانيا الدولى • ففى غضـــون العقـــد الاول الذى أعقب الحرب العالمية الثانية احتلت بريطانيا المركز الثانى فى تصدير الاسلحة الى بقية دول العالم كما كانت الصناعة الحربية فى بريطانيا هى الصناعة الوحيدة فى دول أوربا التى استمرت بدون انقطاع بعد الحرب • ونظرا لارتباطات بريطانيا فى مناطق عديدة من العالم لذا فقد اعتمـــدت عديد من الدول على انتاج بريطانيا الحربى وبالتالى فكان تصدير السلاح البريطانى وسيلة لضمان المصالح البريطانية فيما وراء البحار •

وما أن انسحبت بريطانيا من مستعمراتها فيما وراء البحار حتى بدأ دورها فى التسليح يضعف وذلك لان الدول التقليدية المستقبلة للاســـلحة البريطانية بدأت تتجه الى ناحية مصادر أخرى ومن ناحية أخرى فقـــد فشلت بريطانيا فى انتاج أنماط من الاسلحـــة ولا سيما الطائرات لتكون مناسبة لعملية التصدير • وفى نفس الوقت أصبح من المكلف جدا أن تحافظ بريطانيا على صناعتها الحربية على المستوى الذى يتلاءم مـــع مـــركزها الدولى ، ومن ثم فلكى تقلل أو توقف التكلفة الزائدة فى الصناعات الحربية كان عليها أن يكون التصدير عنصرا هاما فى سياستها التسليحية • وقـــد أعترف بهذه الوظيفة التصديرية منذ منتصف الستينيات ، ولكى تنظم هذه الخدمة التصديرية فقد شكل فى بريطانيـــا فى عام ١٩٦٦ هيئة تشرف على طلبات الاسلحة الخارجية لتنظيم توريدها •

رابعا : فرنســـــا :

لعبت فرنسا دورا حيويا فى مجال التسليح العالمى اذ أن التوسع فى الصناعات الحربية الفرنسية وسيلة لها لتكوين قاعدة سلاح ذاتيا يمكنها بواسطتها أن يكون لها مركزا مرموقا فى المجال الدولى • ولهذا السبب فقد

ساعدت سياسة التسليح فرنسا على أن يكون لها موقف مستقل فى الامور والسياسات الدولية •

ويمكن أن توصف سياسة فرنسا التسليحية على أنها سياسة تبحث عن أفضل الاسواق الممكنة بدون تبعات سياسية كبيرة • فعلى سبيل المثال حينما فرضت بريطانيا المقاطعة على جنوب افريقية فى عام ١٩٦٤ أصبحت فرنسا المورد الاول للسلاح لهذا القطر ، كذلك فبعد أن قطعت الولايات المتحدة الامريكية السلاح عن الهند وباكستان فى سبتمبر عام ١٩٦٥ قامت فرنسا ببيع طائرات الميراج والغواصات الى باكستان ، كما أن فرنسا تلقت طلبات من اليونان لارسال أسلحة رئيسية بعد أن فرضت عليها الولايات المتحدة الحذر فى وقت من الاوقات ذلك بالاضافة الى أنها قامت بتوريد الاسلحة الخفيفة الى البرتغال لاستخدامها فى مستعمراتها الافريقية حينما فرضت الدول الاخرى عليها فى عام ١٩٦٣ الحذر •

وحتى الحذر الذى فرض على منطقة الشرق الاوسط يمكن أن يفسر فى ضوء السياسة الفرنسية للتسليح • فقد أوجدت حرب يونيو فى عام ١٩٦٧ الفرصة لتغير السوق الاسرائيلى الى السوق العربى للحصول على فوائد اقتصادية من العالم العربى بعد أن خرجت منه بريطانيا والولايات المتحدة وبعد عجز الاتحاد السوفيتى الابقاء بكل متطلباته من السلاح •

ومثل هذه الاوضاع لم تزيد فحسب كميات الاسلحة المرسلة الى بقية دول العالم بل أيضا ساعدت بريطانيا على اكتساب مواقف اقتصادية وسياسية جديدة ، فانكماش السوق الانجليزية والامريكية للسلاح أتاح الفرصة لزيادة مجال نفوذ وسيادة فرنسا المستقلة عن بقية الدول الغربية وقد أيدت هذه السياسيات موقف فرنسا الدولى فى كثير من الاحيان ولكن ليس فى كلها • فعلى سبيل المثال امداد فرنسا للبرتغال واليونان وجنوب

افريقية بالسلاح قد لقى معارضة قـوية من دول العـالم الثالث غير أنه لاهمية الصادرات فى الصناعات الحربية الفرنسية فلم تأثر هذه المعارضة فى سياسة فرنسا ازاء مشاكل التسلح • فقد زادت صادرات فرنسـا من الاسلحـة الرئيسية بعـد عام ١٩٥٠ بنسبة ١٦٪ وهى زيادة كبيرة اذا ما قورنت بنسبة الزيادة فى بقية دول العالم والتى بلغت حـوالى ١٠٪ • وتعتبر اسرائيل والهند وجنوب افريقية أهم الدول التى تأخذ السـلاح الفرنسى اذ تستحوذ هذه الدول على ما يقرب من ٦٠٪ من جملة الاسلحة الرئيسية الفرنسية المصدرة • كذلك ترسل فرنسا أسلحتها الى كل الدول التى كانت فى وقت ما تحت سيطرتها فى افريقيا وذلك فيما عـدا غينيا • كذلك قامت فرنسا بانتظام بتوريد اسـلاح الى دول أمـريكا اللاتينية ولا سيما فى غضون الستينيات والسبعينيات حينما اشترت عدد من دول أمريكا اللاتينية مثل بيرو والبرازيـل والارجنتين وكولومبيا وفينزويلا طائرات الميراج الفرنسية •

خامسا : جمهورية الصين الشعبية :

تعتبر جمهورية الصين الشعبية بالمقارنة بالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى مورد متواضع للاسلحة الرئيسية المتجهـة الى دول العالم الثالث اذ تساهم فقط بحوالى ١ر٢٪ من جملة هذه الاسلحة وحيث تتركز هذه الاسلحة فى عدد صغير من الدول على رأسها كوريا الشماليـة وفيتنام الشمالية التى تستحوز على ما يقرب من ٩/١٠ جملة الاسـلحة الصينية المصدرة • غير أن المساعدات العسكرية الصينية فى شكل أسلحة صغيرة ومعونات التدريب وبناء البنية الاساسية قد امتدت الى عدد أكبر من الحركات التحريرية فى آسيا ومنطقة الشرق الاوسط وافريقية •

وكما هو الحال بالنسبة للولايات المتحـدة الامـريكية والاتحـاد

السوفيتى فلابد وأن ينظر الى سياسة الصين ازاء عملية التسليح كجـزء من الاطار العام لسياستها الخارجية وحيث يوجد عنصران أثرا على وجه الخصوص فى الاستراتيجية الصينية وفى اختيار الحلفـاء • أما العنصر الاول فهو عامل أكثر تقليدى ويتمثل فى محاولة الصين فى استعادة مكانتها كقوة دولية عظمى مستقلة فى مجال السياسة الدولية • وهذا الامر يتطلب انقاص النفوذ الامريكى ولا سيما فى قارة آسيا وكذلك نفـوذ الاتحـاد السوفيتى ولا سيما بعد عام ١٩٦٠ حين أصبح الخـلاف الايدلوجى بين الصين والاتحاد السوفيتى واضحا •

ويتصل بهذا الوضع عامل مشترك فى القرارات السياسية الخارجية للصين منذ عام ١٩٧١ وهو محاولة اخراج الصين من عـزلتها ومحـاولة ايجاد دول محايدة يمكنها أن توفر لها الامان وتقيم معها علاقات تجارية وعلاقات أخرى متعددة • أما العامل الثانى فى سياسة الصـين الخـارجية والمتصلة بسياستها ازاء التسليح فهو أيدولوجياتها المرتبطة بالرغبـة فى تأييد الحركات التحررية والامتداد للايدولوجيات الاشتراكية وعلى أى حال فتؤيد الصين لاسباب أمنية كل الشعوب غير المتحالفة فى قارتى آسيا وافريقية كما أن الحاجة لتجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحـدة الامريكية قد تعارضت فى أغلب الاحيان مع رغبتها ومقدرتها على مساندة الحركات الثورية • فعلى سبيل المثال لقد ساندت الصين باكستان منذ عام ١٩٦٥ حيث دخلت الدولتان فى نزاع مع الهند وحيث ظلت تعطى تؤيدها للنظام العسكرى فى باكستان فى حرب عام ١٩٧١ ضد حـركة التحـرير النضالية • فمن وجهة النظر الصينية أنه من غير المرغوب فيه أن تجدحكومة موالية للهند فى باكستان الشرقية التى تكون حاليا دولة بنجلاديش • وقد

شابه الوضع فى سيلان فى عام ١٩٧١ ما حدث فى باكستان حيث أرسلت أسلحة صينية الى جانب الاسلحة السوفيتية للضغط على حركة الفدائيين فى الجزيرة •

وباتباع هذه السياسة الخارجية فقد ارتبطت سياسة التسليح الصينية بوظائف متعددة الى جانب التسليح فقد هدفت لنمو علاقات وثيقة مع الدول المستقبلة للسلاح ، كما أنها سعت أو نافست الاتحاد السوفيتى والنفوذ الغربى وحصلت على تأييد لسياسة الصينية فى الامم المتحدة ازاء تايوان • وامدادات السلاح الصنى ليس لها أى وظيفة اقتصادية وان كان لها فوائد اقتصادية • فمعظم الاسلحة الصينية تعطى مجانا وفى حالة بيعها كما حدث لباكستان تباع على آجال طويلة وبنسبة فائدة منخفضة • وعلى النقيض من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فجزء كبير من المعونات الصينية يكون على هيئة مساعدات تدريب ومشاريع بناء البنية الاساسية كانشاء الموانى والطرق والسكك الحديدية •

وامداد السلاح الصينى له دائما نتائجه السياسية ولا سيما خارج قارة آسيا وذلك فى مجال الامداد بالأسلحة الرئيسية على الاقل حيث أن ظهور الاسلحة الصينية فى مكان ما يجذب الاهتمام الى الصراع فى هذه المنطقة وقد يأخذ فى كثير من الاحيار على أنه اشارة لتغيير مصدر السلاح للدولة المستوردة لهذا السلاح • وهذا هو الحال الذى ظهرت به باكستان فى عام ١٩٦٥ حين أحضرت أسلحة صينية وكذلك حينما أخذت سوريا كمية محدودة من الاسلحة الصنية فى عام ١٩٦٩ •

انتاج الاسلحة الحربية فى دول العالم الثالث :

وقد شهدت السنوات الحديثة فى عدد من دول العالم المتقدمة

محاولات انتاجها لاسلحة رئيسية وذلك بالتعاون مع الدول الغنية وكان الدافع وراء ذلك هو الرغبة فى تقليل اعتمادها على السلاح الاجنبى ولتجنب الالتزامات السياسية التى قد تربطها بالمورد الاجنبى ولتأكيد امكانية الحصول على قطع الغيار الرئيسية والامدادات فى وقت الازمات وقد تمكنت ما يقرب من ٢٧ دولة من دول العالم الثالث من انتاج اسلحة تطلبتها قواتها المسلحة • ومن مجموع هذه الدول تنتج ٢٤ دولة الاسلحة الصغيرة و١٨ دولة السفن الحربية الصغيرة ومعظم زوارق الحراسة والسفن المعاونة كناقلات الزيت وناقلات الجنود • وفى هذه المجالات يكون الانتاج سهلا نسبيا ومن الممكن ان ينظر اليه على انه جزءا من عملية التصنيع الحالية فى مراحلها الاولى وتبين فى نفس الوقت الانتاج فى هذه المجالات له دلالة بالنسبة اتعدد مناطق انتاج الاسلحة وبالتالى فى نمط مشكلة التسلح العالمى •

فمن وجهة النظر الحربية ولاجل الاستقلال عن المورد الاجنبى تعتبر انتاج الطائرات والصواريخ من الاهمية بالنسبة للانتاج المحلى لها ذلك بالاضافة الى انها اكثر ندرة حيث نجد ان ما يقرب من ١١ دولة من بين دول العالم الثالث هى التى تمكنت من صناعة الطائرات • ومن بين هذه الدول حوالى ٩ دول تمكنت من انتاج طائرات خاصة بها وان اسرائيل هى الدولة الوحيدة التى تنتج صواريخ خاصة بها •اما عن العربات الحربية المدرعة فتنتجها ست دول فى العالم الثالث من بينها البرازيل وجنوب افريقية اللتان نجحتا فى انتاج عربات من تصميمها •

الحد من انتشار السلاح :

ربما كانت اول محاولة لتنظيم انتشار السلاح والاتجار فيه هى تلك التى حدثت فى اواخر القرن الماضى حينما عرض الموضوع على نطاق

البحث الدولى وذلك لما لهمن علاقة انذ ك بتجارة الرقيق ، ومن ثم فيعتبر اتفاق برسيل فى عام ١٨٩٠ اول اتفاق دولى ينظم تجارة السلاح حيث اعقب بعد ذلك محادثات دولية مكثفة تمت فى نهاية الحرب العالمية الاولى فى نطاق عصبة الامم حيث وصل اقصى مدى لهذه المحادثات فى مؤتمر جنيف الذى عقد فى عام ١٩٢٥ والذى تناول اساسا موضوع انتشار الاسلحة والحد منها • وقد كان هذا الوقت هو الذى اعتبر فيه عدد كبير من الباحثين ان اقامة الترسانات الحربية فى الدول المختلفة هى الطريق الرئيسى لنشوب الحرب ، وقد شكك هؤلاء الباحثين فى دور تجارة السلاح بصفة عامة وفى دور موردى القطاع الخاص للسلاح بصفة خاصة •

ومما يجدر ذكره ان اتفاق جنيف فى عام ١٩٢٥ لم ينفذ ابدا وانه على الرغم من انتشار واستمرار تجارة الاسلحة ظل من الموضوعات التى تناولتها المناقشات الدولية حتى الثلاثينات الا انه لم يحدث اى اتفاق ولاسيما بعد فشل مؤتمر نزع السلاح فى عام ١٩٣٣ •

ومنذ الثلاثينيات لم يمثل موضوع تنظيم تجارة السلاح وانتشاره اى اهمية فى المناقشات الدولية غير انه بعد الحرب العالمية الثانية عاودت المناقشات والمشروعات الخاصة بتنظيم توريد السلاح والتى سادت فى الثلاثينيات فى الظهور مرة اخرى ولاسيما بعد ان اصبحت تجارة السلاح فى ايدى الحكومات وقل دور القطاع فى هذا الصدد الى حجم صغير جدا • وقد اجريت المناقشات فى الامم المتحدة ولكن كانت مناقشات طارئة عن طريق بعض الدول الصغيرة • فقد اعدت كل من مالطة والدانمارك فى عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٧ اوراق مبدئية للحلول المقترحة التى تضمن الاعلان عن تجارة السلاح ولكن المشروعين قد رفضا فى الامم المتحدة •

وقد عاود الاهتمام بموضوع انتشار الاسلحة مرة اخرى فى النصف الثانى من الستينيات حيث بدات بعض الابحاث فى هذا الصدد ولا سيما فى الولايات المتحدة • فقد كان هناك نقدا مريرا فى الكونجرس الامريكى حول دور الولايات المتحدة كمورد للسلاح ، كما اثير فى اوربا بعض الاستفسارات عن تجارة الاسلحة بعد الحرب المدنية بين نيجيريا وبيافران وحرب العرب واسرائيل فى عام ١٩٦٧ وحذر السلاح على جنوب افريقية وكان نتيجة لذلك ان قدمت بعض المشروعات فى هذا الصدد الا انها فشلت جميعا مثل المشروعات الاخرى الخاصة بنزع السلاح والتى سادت فى المناخ السياسى فى غضون العشرين سنة الاخيرة • فالولايات المتحدة الامريكية تعترض على اى مشروع كما ان الاتحاد السوفيتى يعارض اى قيود خاصة على انتشار الاسلحة ذلك بالاضافة الى ان دول العالم الثالث تفرض اى تدخل دولى فى عملية تزويدها بالسلاح •

ان عملية الحد من انتشار الاسلحة لابد وان تفرق بين الدول المنتجة للسلاح والموزعة لها والدول التى ليس لديها انتاج حربى ، ان عملية الحد لابد وان تبدا بالقوى الاعظم ومن ثم يمكن بعد ذلك ان تنظم عملية انتشار الاسلحة فى بقية جهات العالم عن طريق بعض الاتفاقيات الاقليمية التى قد تعالج مناطق السخونة فى العالم وتهدا من الوضع المتفجر بها والتى قد تؤدى الى الحيلولة دون الصدام المسلح •